

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم التجارية الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة لإستكمال متطلبات
شهادة الماستر الأكاديمي
الميدان : العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الشعبة : علوم المالية و المحاسبة
التخصص: دراسات محاسبية و جباية معمقة
من إعداد الطالبين - قوميش بلخير.
- بشكي يوسف.
بعنوان:

أثر التحيز الشخصي على القياس المحاسبي
- دراسة عينة لمحاسبي قطاع التأمينات بورقلة -

نوقشت وأجيزت بتاريخ: /.... /.... /2020
أمام اللجنة المكونة من السادة:

(أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ/

رئيسا.

(أستاذ محاضر أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ/ د/ صديقي فؤاد

مشرفا.

(أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ/

مناقشا.

السنة الجامعية: 2019 - 2020

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم التجارية الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة لإستكمال متطلبات
شهادة الماستر الأكاديمي
الميدان : العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الشعبة : علوم المالية و المحاسبة
التخصص: دراسات محاسبية و جباية معمقة
من إعداد الطالبين - قوميش بلخير
- بشكي يوسف
بعنوان:

أثر التحيز الشخصي على القياس المحاسبي
- دراسة عينة لمحاسبي قطاع التأمينات بورقلة -

نوقشت وأجيزت بتاريخ: /.... /.... /2020
أمام اللجنة المكونة من السادة:

(..... - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ/

رئيسا.

(أستاذ محاضر أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ/ د/ صديقي فؤاد

مشرفا.

(..... - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الأستاذ/

مناقشا.

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار طريقنا بالعلم وأرشدنا إلى
طريق الخير ووفقنا لعملنا المتواضع .

كما أتقدم بشكرنا و عرفاننا إلى المشرف الأستاذ الدكتور " **صديقي**

فؤاد " الذي أشرف على مذكرتنا بكل سرور، ولم يبخل علينا بنصائحه
وتوجيهاته .

ونتقدم بالشكر العميق إلى كل من وقف بجانبنا لإنجاز هذا العمل من أكاديميين
ومهنيين .

كما أتقدم بشكرنا للوالدين العزيزين حفظهما الله ورعاهما ، لأن كان لهما الفضل
لوصولنا لهذه الدرجة العلمية .

والشكر لعمال مؤسسة ، وكل شخص مد يد العون والمساعدة من أجل إنجاز هذا
العمل .

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التحيز الشخصي على القياس المحاسبي في قطاع التأمين بالبيئة الجزائرية و لتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة ميدانية لعينة من المحاسبين من خلال تصميم إستمارة استبيان حيث بلغت عدد الاستمارات 51 استمارة قابلة للتحليل ، و قد تم الاعتماد على بعض الطرق الإحصائية باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **spss** كذلك برنامج **Excel** و التي تبين من خلال نتائج الدراسة تأثير نوعية الخبرات و كذا القدرات و الامكانيات المحاسب من خلال التحكم في طرق التقدير و التنبؤ بمخاطر عقد التأمين، وكذا يساهم اتباع مبدأ الحيطة و الحذر و مبدأ الأهمية النسبية الى رفع مستوى التحيز و كما ينعكس ضعف مستوى التحكم في طرق التقدير و التنبؤ على سلامة تطبيق القواعد المرتبطة بعملية تقدير مخاطر عقد التأمين

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، التحيز الشخصي، التحيز في القياس المحاسبي في قطاع التأمين،

Abstract :

This study aims to highlight the impact of personal bias on the accounting measure in the Algerian environment, To achieve this goal, we conducted a field study with a sample of accountants using the questionnaire .the number of forms can be analyzed is 52 forms, the analysis is based on certain statistical methods using the statistics package for the social science program (SPSS) as well as the Excel program, Which showed a difference in the method of accounting measurement and stability of most accountants in the Algerian accounting environment

Key words:

Accounting measurement, Financial Accounting System ,
Personal bias, Measurement bias.

| الصفحة | قائمة المحتويات |
|---|--|
| III | الإهداء |
| IV | الشكر |
| V | الملخص |
| VI | قائمة المحتويات |
| VIII | قائمة الجداول |
| IX | قائمة الأشكال البيانية |
| X | قائمة الاختصارات الرموز |
| XI | قائمة الملاحق |
| أ | المقدمة |
| الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية | |
| 06 | تمهيد |
| 07 | المبحث الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للتحيز و القياس المحاسبي..... |
| 07 | المطلب الأول: ماهية المقومات العلمية للتحيز..... |
| 07 | الفرع الأول: مفهوم التحيز..... |
| 07 | الفرع الثاني: أسباب التحيز في النظام المحاسبي..... |
| 09 | الفرع الثالث: مظاهر التحيز..... |
| 11 | المطلب الثاني: الركائز العلمية للقياس المحاسبي..... |
| 11 | الفرع الأول: ماهية القياس المحاسبي(تعريف، خطوات ، مكونات، مضمون)..... |
| 18 | الفرع الثاني: أساليب و محددات و أهداف القياس المحاسبي..... |
| 21 | الفرع الثالث: آليات و معايير و أسس القياس المحاسبي..... |
| 25 | المطلب الثالث: التحيز و القياس المحاسبي..... |
| 26 | الفرع الأول: مفهوم التحيز في القياس المحاسبي..... |
| 27 | الفرع الثاني: مصادر التحيز في القياس المحاسبي..... |
| 30 | الفرع الثالث: أشكال التحيز في القياس المحاسبي..... |
| 31 | المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الموضوع..... |
| 32 | المطلب الأول: الدراسات الوطنية..... |
| 39 | المطلب الثاني: الدراسات العربية و الأجنبية..... |
| 40 | المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية..... |
| 41 | خلاصة الفصل..... |
| الفصل الثاني : الدراسة الميدانية | |
| 43 | تمهيد |
| 44 | المبحث الأول : الطرق والأدوات المستخدمة..... |
| 44 | المطلب الأول : الطرق المستخدمة في الدراسة..... |
| 44 | المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة..... |
| 46 | المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها..... |
| 46 | المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة..... |
| 51 | المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة..... |
| 55 | خلاصة الفصل..... |
| 57 | الخاتمة..... |
| 58 | المراجع..... |

| | |
|----|--------------|
| 60 | الملاحق..... |
| 65 | الفهرس..... |

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|--|------------|
| 25 | أسس القياس المختلفة | 01 |
| 45 | سلم ليكارت الثلاثي | 02 |
| 46 | معامل الثبات ألفا كرونباخ | 03 |
| 47 | توزيع أفراد العينة حسب متغير السن | 04 |
| 47 | توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي | 05 |
| 48 | توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة | 06 |
| 48 | توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة | 07 |
| 49 | نتائج المحور الأول | 08 |
| 50 | نتائج المحور الثاني | 09 |
| 53 | مناقشة نتائج المحور الأول | 10 |
| 54 | مناقشة نتائج المحور الثاني | 11 |

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 13 | أنواع الأحداث الاقتصادية | 01 |
| 15 | مسار عملية القياس | 02 |
| 17 | مكونات عملية القياس | 03 |
| 26 | التحيز في القياس المحاسبي | 04 |
| 27 | أركان عملية القياس المحاسبي | 05 |
| 29 | مصادر تحيز القياس المحاسبي | 06 |
| 47 | التمثيل البياني حسب متغير السن | 07 |
| 47 | التمثيل البياني حسب متغير المؤهل العلمي | 08 |
| 48 | التمثيل البياني حسب متغير الوظيفة | 09 |
| 48 | التمثيل البياني حسب متغير الخبرة | 10 |

| الدلالة باللغة العربية | الدلالة باللغة الأم | الإختصار / الرمز |
|---|---|------------------|
| لجنة المعايير المحاسبية الدولية | International Accounting Standards Committe | IASC |
| جمعية المحاسبين الأمريكيين | American Accounting Association | AAA |
| المعايير المحاسبية الدولية | International Accounting Standards | IAS |
| النظام المحاسبي المالي | Système Comptable Financier | SCF |
| المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين | American Institut Of Certified Public Accounting | AICPA |
| المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية | International Financial Reporting Statement | IFRS |

| الصفحة | عنوان الملحق | الرقم |
|--------|------------------------------------|-------|
| 75 | الملحق رقم 01 : إستمارة الاستبيان | 01 |
| 78 | الملحق 02 : قائمة محكمين الاستبيان | 02 |
| 79 | الملحق رقم 02 : نتائج SPSS | 03 |



مقدمة

توطئة:

تكتسي المعلومة المحاسبية أهمية كبيرة كونها المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة إضافة إلى أنها موجهة للعديد من الأطراف التي تتميز بأنها غير متجانسة وذات مصالح مختلفة ، الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل حول أهمية تقديم قوائم مالية ذات مصداقية و شفافية ، حيث نخلص إلى أهمية القياس المحاسبي أين يعد القياس المحاسبي ترجمة للمعلومة المحاسبية في شكل قيم.

و تعتبر ظاهرة تحيز القياس من الظواهر العامة المرافقة لأي عملية قياس و أيا كان مجالها في العلوم البحتة أم في العلوم الاجتماعية على سواء . لكن بينما يكون تحيز القياس ضئيلا و بالإمكان تحديده و بقدر كبير من الدقة في العلوم البحتة ، فإنه في العلوم الاجتماعية عامة و في المحاسبة خاصة غالبا ما يكون كبيرا و من الصعب قياسه و هذا بالطبع مرتبط إلى حد كبير بطبيعة المحاسبة نفسها من ناحية و ناحية أخرى طبيعة عملية القياس. فالخاصية محل القياس في المجالات المحاسبية و هي القيمة المالية للحدث الإقتصادي. ليس لها مفهوم محدد لدى المحاسبين مما يجعلهم مختلفين في قياسها و كما أن عملية القياس المحاسبية هي الأخرى محكومة بقواعد و مبادئ عامة ينقصها التحديد ذلك ما يجعلها عبر مراحلها المختلفة عرضة للإجهادات و التقديرات الشخصية للمحاسب و بالإضافة إلى ذلك هنالك عامل هام من عوامل تحيز القياس المحاسبي و هو عدم ثبات قيمة وحدة القياس المحاسبية (وحدة النقد) لأن قيمة هذه الوحدة بخلاف وحدات القياس الأخرى تتسم بصفة التقلب و عدم الثبات مما يؤثر على مخرجات عملية القياس ما يجعلها هي الأخرى عرضة للتقلب و عدم الثبات. من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير التحيز الشخصي على القياس المحاسبي في قطاع التأمينات الجزائرية ؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بمحاور الموضوع قمنا بتحليل هذه الأخيرة إلى الإشكاليات الفرعية التالية :

- ◀ ما مدى تأثير نوعية الخبرات و كذا القدرات و إمكانيات المحاسب على عملية القياس المحاسبي؟.
- ◀ فيما تكمن متطلبات عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من القائم بعملية القياس؟.
- ◀ فيما يساهم اتباع مبدأ الحيطة و الحذر و كذا اعتماد أهمية النسبية عند إختيار القواعد للقياس المحاسبي؟.
- ◀ ما مدى انعكاس ضعف مستوى التحكم في طرق التقدير و التنبؤ لدى القائم بعملية تقدير مخاطر عقد التأمين؟.

فرضيات الدراسة :

- ◀ تؤثر نوعية الخبرات و كذا القدرات و الإمكانيات و المحاسب على عملية القياس المحاسبي بشكل عام.
- ◀ تتطلب عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من القائم على عملية القياس التحكم في طرق التقدير و التنبؤ.
- ◀ يساهم إتباع مبدأ الحيطة و الحذر و كذا الاعتماد أهمية النسبية الى رفع مستوى التحيز عند اختيار القواعد للقياس المحاسبي.
- ◀ ينعكس ضعف مستوى التحكم في الطرق التقدير و التنبؤ لدى القائم بعملية القياس على سلامة تطبيق القواعد المرتبطة بعملية تقدير مخاطر عقد التأمين.

مبررات اختيار الموضوع :

- ◀ الرغبة في زيادة المعرفة والتعمق أكثر فيما يخص التحيز الشخصي والقياس المحاسبي وبدائله .
- ◀ ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس محاسبة و جباية معقمة.
- ◀ كون الدراسة من المواضيع المطروحة حاليا في الحقل المهني للمحاسبة والتي تستدعي المزيد من الدراسة والتحليل.
- ◀ معرفة مدى تأثير التحيز الشخصي على عملية القياس المحاسبي.
- ◀ الأهمية الكبيرة التي يكتسبها القياس المحاسبي لعرض عناصر القوائم المالية بكل شفافية و مصداقية.

أهداف الدراسة:

- تكمّن أهمية هذه الدراسة في أن عملية القياس المحاسبي تعتبر من أهم الخطوات الأساسية لإعداد القوائم المالية و تتبع أيضا أهمية هذه الدراسة في أنها ستبحث في الآثار الناجمة عن تحيز المحاسبين في عملية القياس و كذا تسليط الضوء على بعض القواعد لضبط عملية القياس.
- و يتمثل الهدف من هذه الدراسة في :
- ✓ تسليط الضوء على مفهوم و أهمية التحيز في القياس المحاسبي.

- ✓ إبراز أهمية قواعد القياس المحاسبي.
- ✓ الوقوف على أنواع تحيز القياس المحاسبي
- ✓ تسليط الضوء على أهم القواعد التي تضبط التحيز في القياس المحاسبي.
- ✓ الوقوف على مقومات و معوقات القواعد التي تضبط عملية القياس.

أهمية الدراسة :

تكتسي عملية القياس المحاسبي درجة كبيرة من الدقة والوضوح بغية الوصول إلى معلومة مالية تتميز بجودة عالية تمكن مستخدمي القوائم المالية من إتخاذ القرار مالية مناسبة .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: تمحورت هذه الدراسة على آراء عمال شركات التأمين و إقتصرت الدراسة على ولاية ورقلة.
الحدود الزمنية : تعلقت الدراسة بالفترة الممتدة من أواخر شهر ماي إلى غاية أواخر شهر أوت 2020 .
منهج الدراسة : بغية الوصول إلى أهداف البحث المرجوة وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لذلك ، حيث قمنا بتوضيح مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقياس المحاسبي و التحيز الشخصي .

و إعتد منهج دراسة الحالة في الجزء الخاص بالإشكال الناتج عن الفرضيات المطروحة حيث تم الإعتماد على أداة الاستبيان لمعرفة آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة و ثم تحليل الآراء من خلال الإستنتاج الشخصي من بين معطيات المتاحة (آراء المحاسبين) .

صعوبات الدراسة : تمثلت صعوبات الدراسة التي واجهتنا في الدراسة الميدانية و تتمثل في مايلي:

- ◀ صعوبة الدراسة في البيئة الجزائرية .
- ◀ الموقف السلبي الذي واجهناه من طرف بعض محاسبي المؤسسات وعدم الاخذ بالجدية حول أهمية الموضوع .
- ◀ التأخير و التأجيل في المواعيد من طرف بعض المحاسبين.
- ◀ تزامن فترة الدراسة مع تاريخ إعداد الميزانية الختامية من طرف المحاسبين مما أدى الى اعتذار بعضهم عن إجراء المقابلة و بسبب الوباء الذي أحل بالعالم (جائحة كورونا)

هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بدراسة الموضوع وتحليل إشكالية البحث المطروحة و الإجابة على التساؤلات التي تضمنتها و أخذ الفرضيات بعين الاعتبار ارتأينا إلى تقسيم وهيكله البحث إلى فصلين بعد المقدمة الأول خاص بالإطار النظري للدراسة والثاني خاص بالجانب التطبيقي بالإضافة إلى خاتمة تناولت استنتاجات وتوصيات الدراسة و ذلك حسب ما يلي :

الفصل الأول : تناول هذا الفصل الدراسة النظرية و التطبيقية ففي الدراسة النظرية تم سرد المفاهيم الأساسية للقياس المحاسبي والتحيز الشخصي أما الدراسة التطبيقية فجاءت من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع في محاولة تحليلها ومقارنتها بالدراسة الحالية.
الفصل الثاني : تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية للتحيز و القياس المحاسبي

تمهيد :

يعتبر القياس من أهم عناصر البحث العلمي حيث لا يمكن اختبار صحة الفروض و النتائج من دونه ، كما أنه أحد الوظائف الأساسية للمحاسبة مما تطلب البحث في الآثار الناجمة عن التحيز الشخصي و كذا الطرق التي شأنها ضبط هذا التحيز مما يقدم معلومات محاسبية تتسم بالخصائص النوعية المتمثلة في (الملائمة ، الموثوقية ، قابلية الفهم - قابلية المقارنة)

ولعل الجدل القائم هنا يكمن في الخاصية محل القياس التي ليس لها مفهوم محدد لدى المحاسبين مما يجعلهم غير متوافقين.

و من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل و الذي تم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التحيز و القياس المحاسبي .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للتحيز و القياس المحاسبي.

تقوم المحاسبة المالية بأداء عدد من الوظائف الأساسية، أولها هو القياس المحاسبي الذي تعددت أساليبه ومداخله وثانيها هو الاعتراف وثالثها هو الإفصاح عن هذه المعاملات ، وفي هذا الصدد فقد تناول هذا المبحث القياس المحاسبي واثرت التحيز الشخصي عليه

المطلب الأول: الركائز العلمية للتحيز

الفرع الأول: مفهوم التحيز

- يقصد بالتحيز انعدام الحياد والوصف الدقيق للمعلومات المعروضة من خلال التدخل الشخصي في تحديد نتائج عملية القياس عبر الأحكام الجزافية والاحتمالات غير مؤكدة الحدوث سنتناول من خلال هذا المطلب أسباب و مظاهر التحيز في النظام المحاسبي.¹

- الانحياز أو التحيز هو حكم مسبق في موضوع أو قضية خاصة أو عامة، عادة يكون عن طريق تبني أو مساندة وجهة نظر أو عقيدة إيديولوجيا الانحياز يؤدي بالإنسان إلى قبول أو عدم قبول صحة ادعاء ما، ليس بسبب قوة الادعاء و مؤيداته و براهينه ولكن لان هذا الادعاء لا يلاءم معتقداته و أفكاره المسبقة والانحياز يعني التعصب ، اعتماد وجهة نظر واحدة، عدم الحيادية وتفكير مغلق ويمكن للمرء الانحياز مع أو ضد أفراد ، عرقية، دينية، طبقة اجتماعية أو حرب سياسية , وهو موازي لتعصب و التزمت والعنصرية

¹ - اناس عبد الله ، اشكال التحيز في نظام المحاسبي، العدد 69 مجلة تنمية الرافدين، ط2002، 1، ص04.

الفرع الثاني: أسباب التحيز في النظام المحاسبي

من الصعوبة فصل المعلومات المحاسبية عن الرأي وعن الحكم الشخصي فهناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى وجودها في المعلومات المحاسبية و بما يفقد تلك المعلومات موضوعيتها وإمكانية الثقة فيها.

كما و أن التطور الذي حصل في المحاسبة لتلبي احتياجات المستخدمين و لتلقي القبول العام، أدى إلى أن ينصب الاهتمام على إيجاد طرق محاسبية لتلبي هذا الهدف دون الاهتمام بصحتها من الناحية الفنية، ما أدى إلى ابتعاد المحاسبة عن الاتجاه الصحيح و الذي يخدم تطورها العلمي باتجاه خدمة مصالح كل الفئات المستفيدة . و بناءا على ما سبق يرى الباحثان إمكانية تحديد أهم أسباب التحيز في النظام المحاسبي بصورة عامة كالآتي :

أولاً: تعدد الطرق المحاسبية

تتعدد الطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي فهناك طريقة ما يشتري أولاً يبيع أولاً، و طريقة التكلفة الوسيطة المرجحة، و طريقة الفاتورة الأخيرة و طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل. و الاختيار بين هذه الطرق يوقع في تحيز لصالح طريقة دون أخرى. فالبعض على سبيل المثال يفضل استخدام الطريقة الأولى (طريقة ما يرد أولاً يبيع أولاً)، على اعتبار أنها تجنب التأثيرات الناتجة عن ارتفاع الأسعار في أوقات التضخم، بينما يرى البعض استخدام الطريقة الثانية .

ثانياً : الجدل حول بعض القواعد المحاسبية

هناك بعض القضايا الجدلية في المحاسبة و المرتبطة بالقواعد و الأسس المحاسبية و من الأمثلة التي تشير إلى ذلك

1 :

1- **تحقق الإيراد:** يعد تحقق الإيراد مشكلة مازالت مثار جدل بين المحاسبين إذ توجد عدة أسس لتحديد النقطة التي يتم فيها الاعتراف بالإيراد. فقد يتحقق الإيراد وفقاً لأساس البيع و بذلك الأساس البيع و بذلك بعد أن المشروع حقق إيرادا عند بيع المنتج، إلا أن ذلك لا يعد نهاية للخلاف بل بداية الخلاف آخر حول تحديد نقطة البيع. أما الأساس الثاني فيمثل أساس الإنتاج و هنا بعد الإيراد متحققا بمجرد إنتاج الوحدة دون الأخذ بنظر الاعتبار إتمام عملية البيع، إلا أن الخلاف الذي يظهر في هذه الحالة بالنسبة للعقود الطويلة الأجل . و التي تستغرق أكثر من فترة محاسبية واحدة. و فيما يتعلق بالأساس الأخير فيتمثل بالأساس النقدي الذي يرتبط بالحصول على قيمة المنتج كشرط لتحقيق الإيراد.

2- **التمييز بين النفقات الإردادية و النفقات الرأسمالية:** تظهر أهمية التمييز بين هذين النوعين من النفقات في أن الخلط بينهما يؤدي إلى تخفيض الأرباح، و تحميل فترات معينة بأعباء فترات أخرى مما يترتب عليه الآتي :
- تكوين احتياطات سرية ناتجة عن معالجة النفقات الرأسمالية على أنها إيرادية، و تكوين هذه الاحتياطات يؤدي إلى عدم إظهار المركز المالي على حقيقته. كما قد تقوم المنشأة باستخدام هذه الاحتياطات في المستقبل لتغطية خسائر تريد إخفاءها عن أصحاب المشروع. فضلا عن تخفيض حصيلة الضرائب المستحقة للدولة من المنشأة.

- شمول الربح على أرباح صورية ناتجة عن معالجة النفقات الإردادية على أنها رأسمالية. و هذا التضخم في رقم الربح يؤثر على رأس المال إذا ما تم توزيعه كاملاً .

- تظهر الميزانية بقيم غير حقيقية سواء كانت مغالى فيها أو أقل من القيمة الفعلية و ذلك بمقدار الخلط بين النفقات الإردادية و الرأسمالية. و هذا يؤدي إلى جعل الميزانية لا تعطي صورة صادقة و واضحة عن المركز المالي للمنشأة.

3- **الخلاف على تكوين الاحتياطات و المخصصات:** يختلف الكثير من المحاسبين حول تكوين الاحتياطات و خاصة السرية منها، و يظهرون العديد من الأسباب التي تحول دون ذلك منها:

- إن ميزانية الشركة لا تظهر بصورة حقيقية و صحيحة و بالتالي تزول صفة الصدق من الميزانية و هي من إحدى الصفات المهمة التي يجب أن تتمتع بها الميزانية .

وجود الاحتياطات قد يرفع بعض القائمين على إدارة الشركة إلى التلاعب بأموالها .

أما بالنسبة للمخصصات فيؤيد البعض تكوينها لزيادة قدرة المشروع على مقابلة الاحتياجات المفاجئة التي تواجهه كاستبدال الموجودات الثابتة بينما يرى البعض الآخر بأنه مع التقدم التكنولوجي يصبح من الصعب تكوين

مخصصات كافية لاستبدال الموجودات بعد انتهاء عمرها الإنتاجي أو ظهور موجود آخر يتفوق عليه من الناحية الفنية .

4- **تعارض مبدأ الاستمرار و قياس الربح:**¹ المعروف أنه في ظل مبدأ الاستمرار فإنه للمنشأة حياة مستمرة لا تنتهي و في ضوء ذلك فإنه لا يمكن قياس الربح على وجه الدقة إلا في نهاية عمر المنشأة. و نظرا لأن هذا العمر غير محدد، لذلك اقتضى الأمر تقسيمه إلى فترات متساوية هي الفترات المحاسبية و التي تكون كل فترة منها عادة سنة يتم في نهايتها تحديد الربح المحاسبي بصورة تقريبية. وهذا يعني أن الربح الظاهر في القوائم المالية هو ربح تقريبي و لا يمثل الربح الحقيقي أو الربح بصورة دقيقة مما يؤثر على مصداقية هذه القوائم لدى مستخدميها. لأن الربح الحقيقي و الدقيق لا يمكن الوصول إليه إلا في حالة تصفية المشروع.

ثالثا: وجود المحددات المحاسبية

هناك مجموعة من المحددات المحاسبية التي تؤثر بدورها على دقة و حجم المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية و من أهم هذه المحددات:

1- **الأهمية النسبية:** إن تطبيق الأهمية النسبية يدل على خضوع بعض الإجراءات المحاسبية الحكم المحاسب و رأيه الشخصي في تطبيق النسبية على بعض العناصر المحاسبية. فتطبيق الأهمية النسبية يفرض على المحاسب لدى إعداد القوائم المالية دمج بنود هذه القوائم وفق عدة معايير أهمها معيار الحجم النسبي **"alume"** مما يقود في بعض الأحيان إلى دمج بنود تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي البيانات من انخفاض حجمها النسبي. فالتعرف على المعلومات الملائمة من الصعوبة بمكان و ذلك لد المستخدمين في أهميتها من فئة إلى أخرى، و كذلك فيما بين المستخدمين في الفئة نفسها.

2- **التحفظ أو الحيطة و الحذر:**² إن التحفظ عبارة عن ردة فعل حذر لحالات الشك و كذا التحقق من أن الريبة و الشك و المخاطرة قد أخذت تماما بنظر الاعتبار و هذا يعني أن هناك د المحاسبية تعتمد على التقدير الشخصي للمحاسب عندما يكون غير متأكد، و مدى تأثر هم التفاوض أو التشاؤم لديه بما يؤثر على الدخل. و انعكاس ذلك على القرارات المبنية على تلك بدرجة التفاوض أو التشاؤم لدى المحاسب.

الفرع الثالث: مظاهر التحيز

يرى الباحثان إمكانية تحديد مظاهر التحيز في النظام المحاسبي الموحد كما يأتي :

أولا: تحيز القياس Measurement Bias

و يمكن تحديد مصادره كالاتي:

1- **مبدأ الاستمرار :** اعتمد النظام المحاسبي الموحد على مبدأ الاستمرار و ذلك حين أ الاستحقاق في كافة التصرفات المالية، و كما هو معروف إن مبدأ الاستمرار يتعارض و وجه الدقة، و بعبارة أخرى فإن الربح التي تظهرها القوائم المالية ماهي إلا أرباح تقرى مصداقية هذه القوائم لدى مستخدميها.

2- **مبدأ التحفظ:** هناك العديد من مظاهر التحفظ في النظام المحاسبي الموحد أبرزها:

- إتباع مبدأ التحقق في تحديد الإيرادات المتحقق، إذ لا يتم الاعتراف بالإيراد غلا عن

- إتباع طريقة القسط الثابت في احتساب الاهتلاك.

- الاهتمام بتكوين الاحتياطات والمخصصات .

- التركيز على اعتبار بعض انواع الخسائر كمصروفات كخسائر الديون المعدومة.

و المتعارف عليه في مجال المحاسبة بأن التحفظ يتناقص مع المبادئ المحاسبية الأخرى التي يصطدم بها، مما يؤدي إلى ظهور التحيز في القوائم المالية. فهو يتعارض وحياد المعلومات، و الصدق في التعبير و إمكانية عقد المقارنات.³

3- **مبدأ التكلفة التاريخية:** رغم الانتقادات الكثيرة الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية، و لتأثيراته الكبيرة على دقة البيانات المحاسبية و تعبيرها عن واقع الحال للعمليات المالية التي تمت، إلا أن النظام المحاسبي اعتمد بصورة أساسية على هذا المبدأ.

1 - مرجع سابق ص 06-07

2 - مرجع سابق ،ص 08

3 - مرجع سابق ،ص 08

4- معالجة الإهلاك : إن الطريقة التي جاء بها النظام المحاسبي المعالجة الإهلاك تتمثل بطريقة القسط الثابت، و إلزام بتطبيق طريقة دون أخرى سيظهر شيئا من التحيز، خاصة مع وجود العديد من الطرق التي قد تكون أكثر ملائمة لظروف الوحدة بصورة خاصة و للاقتصاد بصورة عامة .

ثانيا: تحيز العرض Accounting Presentation Bias

و يمكن تحديد مصادره كالاتي :

1- **دمج المعلومات:** إن النظام المحاسبي اعتمد على الأهمية النسبية في العرض كمبدأ أساسي، و أدى ذلك إلى دمج العديد من المعلومات .

2- **ميل النظام إلى التركيز على استخدام بعض المصطلحات الاقتصادية :** على سبيل المثال لا الحصر الاستخدامات و الموارد، الفائض أو العجز فضلا عن استخدام مصطلحات متقاربة مع تلك التي يستخدمها المحاسب، لتخدم تحقيق الهدف الأساسي للنظام.

إن هذا الاتجاه لا يمكن إلا اعتباره تحيزا. و ذلك في ضوء ما أثارته جمعية المحاسبة الأمريكية AAA حين عدت أن وجودها يخدم احتياجات مجموعة واحدة من المستخدمين، لا يمكن معه افتراض مساعدة أو حتى الاستئذان بعدم مساس مصالح الآخرين.

3- **أهمل النظام عرض النسب المالية:** التي تساعد المستخدمين و تمكنهم من فهم و التعرف على مدى نجاح أعمال الوحدة، دون تحملهم تكاليف إضافية ناتجة عن استعانتهم بالمحلل المالي .

4- **تركيز النظام على الناحية الاقتصادية من خدمة المجتمع:** إهماله للنواحي الاجتماعية الأخرى المخصصة لذلك، و المتمثلة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة و مدى مساهمتها في تحسين الظروف الاجتماعية سواء كان بالنسبة للعاملين فيها أو على مستوى البيئة الخارجية المحيطة بها.

المطلب الثاني : المقومات العلمية القياس المحاسبي

القياس بصورة عامة هو تعبير عن أشياء أو ظواهر والعلاقات بينها عن طريق تعيين أعداد أو رموز للأشياء و الظواهر يمكن معها التعرف على العلاقة بين الأشياء و الظواهر عن طريق معرفة العلاقة بين الأعداد و الرموز .

الفرع الأول : ماهية القياس المحاسبي

1. تعريف القياس المحاسبي:

يعرف **Mcdonald** القياس¹ بأنه عملية ترجمة الوصف اللفظي إلى الوصف الرقمي على أن ينصرف هذا الوصف إلى خاصية معينة في الشيء موضوع القياس , وهذا يتطلب عادة تعريف الشيء بوضوح ثم تحديد قواعد القياس و هذه الإجراءات تنتهي بتحديد رقم معين لكل خاصية يراد قياسها .

أما القياس المحاسبي فهو (عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها عنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي , بعنصر آخر محدد هو عدد حقيقي في مجال آخر هو نظام الأعداد الحقيقية , وذلك باستخدام مقياس معين هو وحدة النقد بموجب قواعد اقتران معينة هي قواعد الاحتساب .

ويأتي تعريف مجلس المحاسبة الدولية للقياس المحاسبي : " القياس هو عملية تحديد المبالغ النقدية لعناصر القوائم المالية ليتم الاعتراف بها وتسجيلها في الميزانية العامة وبيان الدخل , وهذا ينطوي على اختيار أساس معين للقياس".

وقد جمع الباحثون في الميدان المحاسبي على أن المقومات العلمية للقياس المحاسبي تعود أصولها إلى كل من النظرية الكلاسيكية و النظرية الحديثة في القياس، و ترجع أصول النظرية الكلاسيكية إلى عالم الفيزياء **Galileo** الذي أسس لعملية القياس في العلوم الطبيعية أين حدد كل من النظام العددي والقواعد الحسابية كمقومات علمية للقياس، وفي سنة 1887 أضاف **FLAMHOLTZ** عنصرا ثالثا لهذه المقومات و هي الإضافة الرياضية، و على هذا النهج سار **CAMPELL** خاصة عند وضعه شرط توتر التجربة أو ما يطلق عليه الإضافة الطبيعية لأي خاصية حتى تكون قابلة للقياس، و عليه وحسب هذه النظرية فان مفهوم القياس يتوقف فقط عند الخواص الطبيعية الملموسة مثل الأوزان والأحجام والأطوال أما الخواص المعنوية بمختلف أنواعها فهي غير قابلة للقياس .

وفي سنة 1946 أصدر **STEVEN** مؤلفا ينتقد فيه الشروط التي وضعها **CAMPELL** حتى تكون الخاصية قابلة للقياس، و أدخل مفاهيم جديدة كانت بمثابة الأساس لما يعرف حاليا بالنظرية الحديثة للقياس، والتي تركزت

¹ - هشام شلغام، بوعلام بن زخروفة ، تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل المحاسبي المالي (دراسة ميدانية لعينة من الاكاديميين والمهنيين ، حالة الجزائر 2015)، المجلة للدراسات المحاسبية والمالية ، العدد (02) سنة 2016، ص 04

خصوصاً على استبدال شرط توفر خاصية الإضافة التجريبية بمفهوم آخر وهو قابلية عملية القياس لإجراء مقابلة أو اقتران بين عنصر معين هو الخاصية محل القياس بعنصر آخر في مجال آخر هو عدد أساسي يمثل المحتوى الكمي للخاصية محل القياس، وهذا ما أعتبر ثورة في القياس و انقلاب على النظرية الكلاسيكية المادية، وأصبحت العلوم الاجتماعية و رغم عدم توفرها على خاصية التجربة إلا أنه يمكن قياس كل خواصها وفق النظرية الحديثة للقياس. وفي ظل هذه النقاشات بين علماء الطبيعة في كيفية تحديد مفهوم القياس و مختلف مكوناته، فإن المحاسبة كانت آخر علم في العلوم الاجتماعية يتناول هذه المشاكل، و كان **MATTESSICH** من الرواد الأوائل الذين درسوا مشاكل القياس المحاسبي وذلك منذ 1959 ثم تلاه كثير من الباحثين منهم **Bierman** و **Chamber** و **Ijiri**. إن المتمعن في مختلف التعاريف المقدمة للقياس المحاسبي و رغم تعددها إلا أنها لم تختلف كثيراً عن بعضها البعض بل نجدها تشترك في نقاط جوهرية عديدة رغم المراحل الزمنية المختلفة التي قدمت فيها، إلا أن المفهوم المرجعي حسب أغلبية الدراسات، هو ذلك المقدم من طرف الجمعية المحاسبية الأمريكية (**AAA**) في تقريرها العام 1979 والذي جاء كما يلي: (القياس المحاسبي هو تحديد أرقام الماضي والحاضر والمستقبل للمنشأة، أو تحديد الظاهرة الاقتصادية في المستقبل، وذلك على أساس الملاحظة، وتبعاً للقواعد المحددة).¹ وعلى هذا المنوال جاءت التعاريف الأخرى، فنجد الشيرازي عرفها على أنها مقابلة أو مطابقة أحد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر، وتتم هذه المقابلة باستخدام الأرقام أو الرموز، وذلك طبقاً لقواعد معينة²، أما **Kohler** فلقد أضاف إلى مفهوم القياس (بالإضافة إلى استعمال الأرقام) بعداً رياضياً من خلال إشارته إلى أن القياس هو تحديد نظام رقمي لنتائج خطة استقصاء، أو نتائج نظام مشاهدات بمراعاة القواعد المنطقية الرياضية³، أما كل من **Kaplan -Soccuzzo** فلقد ركز على القائم بعملية القياس والخصائص التي يجب أن تتوفر فيه للقيام بهذه المهمة و عرفه على أنه يمثل مجموعة إجراءات تتبع القياس مدى توافر خصائص معينة في الفرد، والحكم على إمكانية قيام الفرد بمهام وأنشطة وظيفية معينة⁴. أما لجنة معايير المحاسبية الدولية (**IASC**)، عند عرضها لإطار إعداد القوائم المالية القياس بأنه "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية، وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس، ويتم استخدام أسس مختلفة للقياس مثل التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيم القابلة للتحقق، القيم الحالية. و الملاحظ في هذا التعريف هو إشارته إلى ضرورة استعمال القيم النقدية، وبضرورة توفر أسس للقياس، كما أشار إلى النماذج المستعملة في عملية القياس.

أما المنظر الرئيسي لنظرية القياس الكلاسيكية **Campell** ومن خلال تحديده لمفهوم القياس تطرق إلى ضرورة تحديد الخواص الواجب قياسها من أجل ربطها بالأعداد وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهو ما ذهب إليه كذلك **Steven** في مؤلفه الصادر سنة 1946 من خلال إشارته على أن القياس هو عملية ربط بين الخواص والأعداد بموجب نموذج رياضي. ومن خلال كل هذه التعاريف، المتماثلة في المضمون في أغلب الحالات يمكن أن نستخلص ما يلي:

- ✓ القياس هو تحديد أرقام الماضي والحاضر والمستقبل للمنشأة؛
- ✓ تستخدم كل من الأرقام والرموز في عملية القياس؛
- ✓ إعطاء القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية؛
- ✓ تحديد واعطاء قيم عددية لأحداث أو عمليات المنشأة حتى تكون قابلة للتجميع؛
- ✓ القائم بعملية القياس و مدى موضوعيته و حياده؛

2. خطوات عملية القياس المحاسبي

تعتبر الأغراض التي سوف تستخدم فيها مخرجات النظام المحاسبي التي يساهم فيها القياس من بين المحددات الأساسية لطبيعة هذه الخطوات و تعددها ، وهذا ما أدى إلى الاختلافات الكبيرة بين مختلف المحاسبين حول عدد هذه الخطوات والهدف منها والطريقة التي تنفذ بها، وذلك تبعاً لتعدد وجهات نظرهم حول الأغراض التي سوف تستخدم فيها مختلف البيانات المحاسبية، وحسب الدراسات المختلفة فإن عملية القياس المحاسبي تتم بإتباع الخطوات التالية :

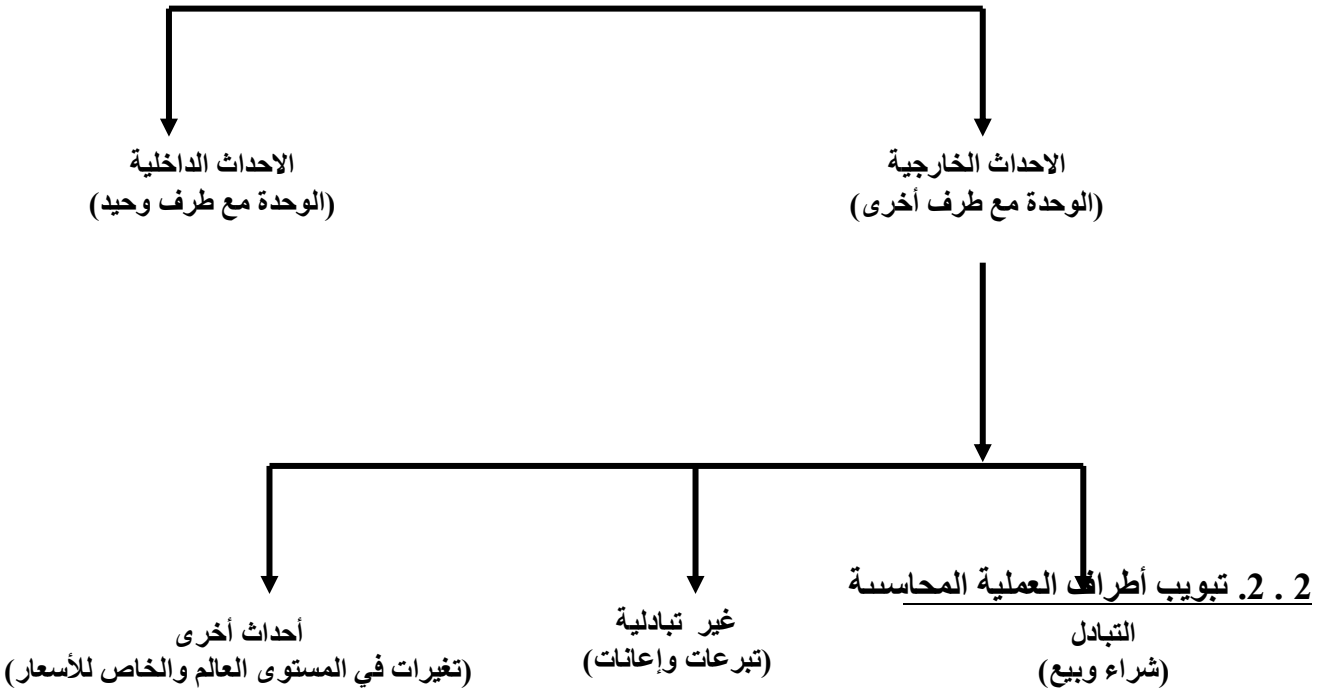
- 1 - محمد مطر ، موسى السويطي: التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية 2008، ص 130.
- 2 - عباس مهدي، الشيرازي، نظرية المحاسبة ، ط1، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص 63.
- 3 - علي رمضان محمد: المحاسبة المتقدمة، دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 1997، ص 310.
- 4 - حسين القاضي، مأمون حمدان: نظرية المحاسبة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص

2.1. تحليل الأحداث والمعاملات الاقتصادية

ويقصد بها تحليل جميع العمليات الاقتصادية والمالية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية مع مختلف الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين والهيئات المالية و الإدارية، سواء تلك التي تتم مع أطراف خارجية أو تلك التي تتم داخليا،

و يمكن إبراز مختلف هذه الأحداث وفق هذا الشكل :

الشكل رقم 01: أنواع الأحداث الاقتصادية



فيهم من يعنفد انهما مترادفين، خاصة **STVEN** الذي يدعو إلى استخدام مصطلح قياس بدلا من مصطلح تبويب بقصد إبراز البعد القياسي لعملية التبويب حيث يقول:

(يعد التبويب العملية الأساسية في القياس)²، وهو نفس الطرح الذي تبنته جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) من خلال أحد تقاريرها رغم تسجيلها بأن التبويب لا يستخدم الأرقام في هذا القياس.

و من خلال تحليل مختلف هذه الأفكار والنقاشات حول كل من القياس والتبويب، وهل هما مترادفين أم مترابطين أو يكملان ويخدمان بعضهما البعض فإننا نستنتج ما يلي:

- ✓ تعتبر عملية التبويب جزء أساسي من القياس المحاسبي، و شرط أساسي لأدائه بصورة موضوعية ودقيقة؛
- ✓ تعتبر عملية التبويب خطوة أساسية من خطوات القياس المحاسبي لا يمكن الاستغناء عنها؛

1 - محمد مطر، موسى السويطي: مرجع سابق، ص 133.

2 - محمد مطر، موسى السويطي: مرجع سابق، ص 133.

✓ تستخدم المقاييس الاسمية في عملية التبويب، بينما المقاييس النقدية هي المستخدمة في القياس المحاسبي، وهو الاختلاف الوحيد بين التبويب و القياس؛

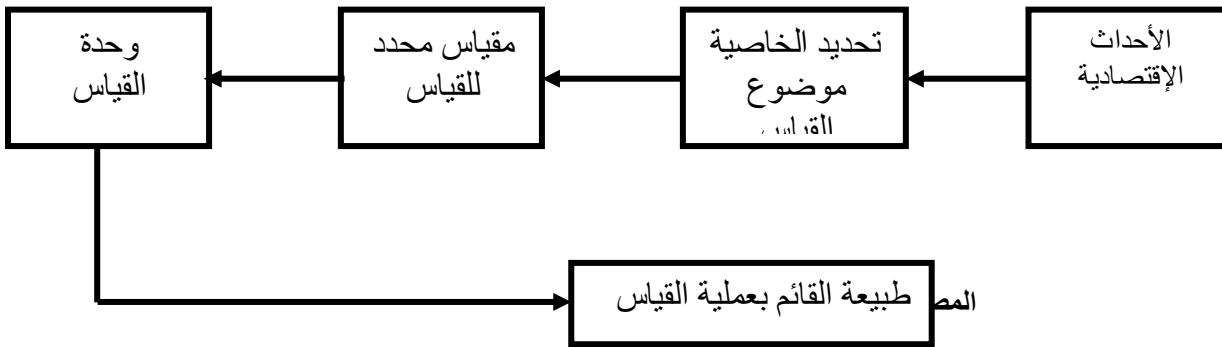
2.3. عملية تشغيل البيانات المحاسبية

تتمثل عمليات التشغيل في احتساب وتحميل وتجميع وتحليل الأحداث الاقتصادية، وكل ذلك يدرج في صميم عملية القياس المحاسبي لأنه لا يمكن الوصول إلى مخرجات النظام المحاسبي والتي هي جزء أساسي من عملية القياس دون تشغيل مختلف الأحداث الاقتصادية التي تعد الحلقة الأساسية في هذا النظام و هو ما يطلق عليه بالمدخلات. بالإضافة إلى تحليل الأحداث الاقتصادية و تبويبها وتشغيلها وأثر ذلك على القياس المحاسبي فإنه هناك تساءل آخر حول إمكانية إدخال التقديرات والتنبؤات في إطار عملية القياس، وفي هذا الإطار نسجل وجهات نظر ثلاثة رواد في المحاسبة وهم كل من **CHAMBERS** الذي يعد من أكبر المتحفظين على إدخال هذه التقديرات في القياس المحاسبي بحجة ضرورة حدوث عملية

تبادل حقيقية مع طرف خارجي كشرط أساسي لصحة عملية القياس، وفي هذا الإطار يقول (عندما يكون هدفنا كمحاسبين تقدير قيمة معينة في المستقبل، فلا يجوز القول بأننا نقيس هذه القيمة، وإن جاز القول بأننا نتنبأ بهذه القيمة اعتماداً على قياسات جارية، هي حصيلية لعملية قياس في الوقت الحاضر)¹. بينما كان **MOONITZ** أقل تحفظاً من **CHAMBERS** حيث يرى أن عملية التقدير و التنبؤ تعتبر جزءاً من عملية القياس المحاسبي، لأنه يرى بأن حدوث عملية تبادلية مع طرف أجنبي ليس شرطاً لصحة عملية القياس وفي هذا الإطار يقول (لا يكون القياس المحاسبي مستحيلاً في غياب عملية التبادل، وليس من الضروري دائماً أن يكون القياس المحاسبي في مثل هذه الحالة أقل دقة، فعملية التبادل لا تكون القيم، وإنما ينحصر دورها في الكشف عن هذه القيم)². وفي هذا الاتجاه سارت جمعية المحاسبين الأمريكية (**AAA**) وبأكثر مرونة من **MOONITZ**، إذ تدعو إلى اعتبار التقدير والتنبؤ في المحاسبة جزءاً أساسياً من عملية القياس المحاسبي، بشرط توفر مقاييس لتحديد الخطأ المحتمل في هذه التقديرات.

من خلال هذا العرض نستخلص أن خطوات القياس تبدأ أولاً من تحليل الحدث الاقتصادي ثم تبويبه وتحديد نظام تشغيله، انطلاقاً من ذلك فإن المحاسبة تعتبر كنظام للمعلومات. و يمكن إبراز ذلك من خلال هذا الشكل:

الشكل رقم 02: مسار عملية القياس



3. مكونات عمليات القياس

من بين أهم التعاريف المقدمة للمحاسبة هو ذلك الذي يركز على ضرورة مقابلة أحد خصائص مجال معين مع جوانب خصائص مجال آخر و ذلك باستخدام الأرقام أو الرموز ووفقاً لقواعد محددة، وانطلاقاً من ذلك فإن مكونات عمليات القياس تتمثل في تحديد هذه الخواص التي نهدف إلى قياسها ثم تحديد نظام للقياس والذي يمثل الجانب الفني لهذه العملية، وتشمل مكوناً عمليات القياس الخطوات التالية:

1.3. تحديد الخواص التي يراد قياسها

وتتم هذه العملية من خلال تحديد خاصية معينة لتكون موضوعاً للقياس، شريطة أن يكون ارتباطها قوياً بالحدث الاقتصادي موضوع القياس، ويرى الشيرازي بأننا لا نخضع للقياس الأشياء أو الظواهر ذاتها، ولا حتى جميع خواصها وخصائصها، وإنما عادة ما يكون الاهتمام منحصراً في خاصية معينة، أو مجموعة معينة من الخصائص

1- محمد مطر، موسى السويطي: مرجع سابق، ص 135.

2- محمد مطر، موسى السويطي: مرجع سابق، ص 135.

ذات الصلة بالدراسة)¹، ويرى أن عملية قياس الأصول مثلا ليست موجهة نحو تحديد خصائصها الكمية من طول ووزن وإنما موجهة لتحديد منفعتها المتوقعة و بالتالي قيمتها. لكن من أجل تحديد تلك الخاصية يواجه المحاسبون مجموعة من المشاكل عدم التحكم فيها و معالجتها علميا سوف ينعكس سلبا على كل مراحل القياس وبالتالي على مصداقية و موضوعية و دقة نتائج هذا القياس، فعدم التحديد و التعريف الجيد لهذه الخاصية يعود إلى تعدد معاني ومفاهيم مختلف الأحداث الاقتصادية، فمثلا خاصية ربح المشروع هل يقصد به الربح المحاسبي أو الاقتصادي أو القانوني و الإداري، وتمتد هذه المشاكل حتى إلى طرق و أساليب قياس الربح.

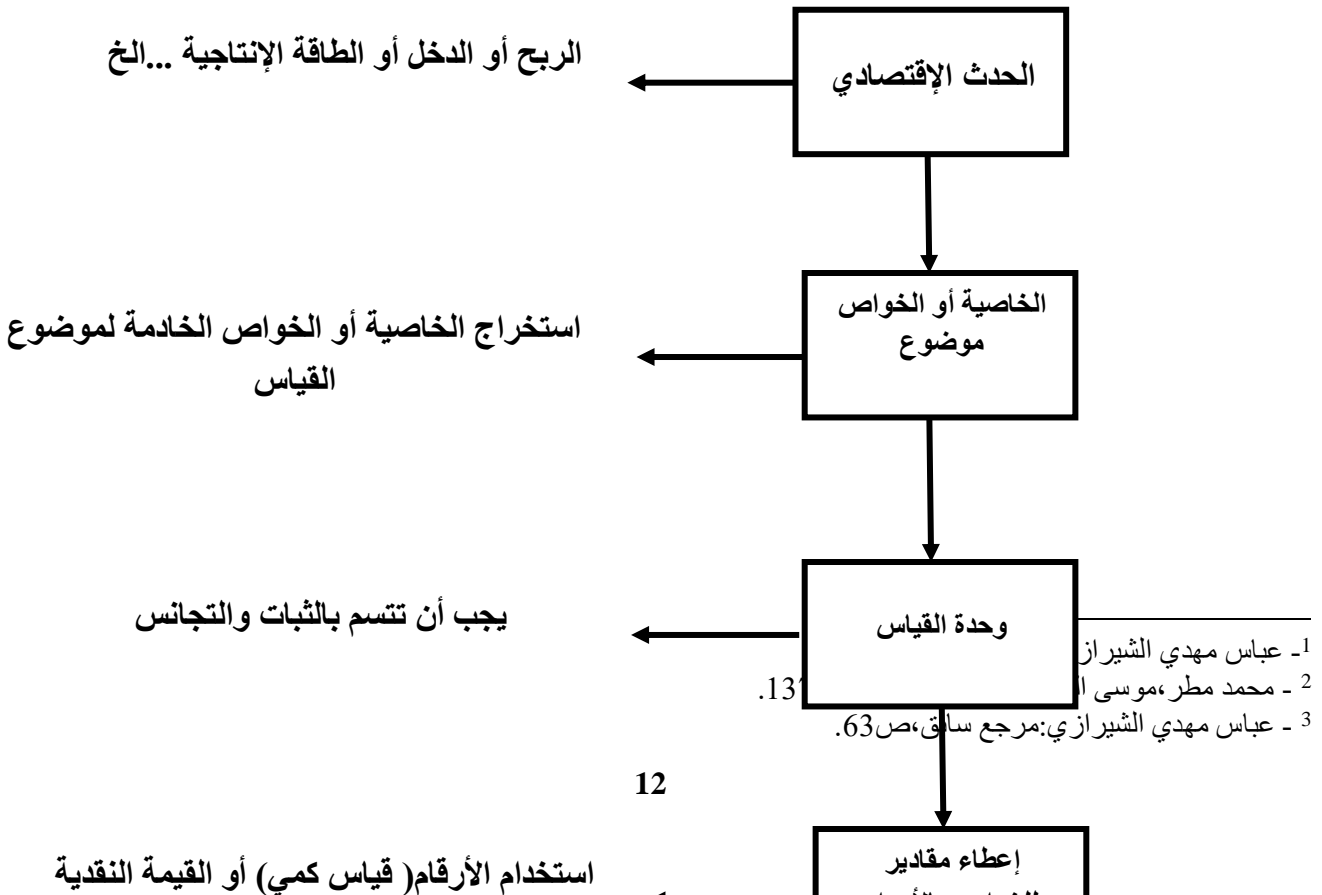
إن ما يجسد كل هذه الصعوبات حول تحديد هذه الخاصية التي تكون موضوعا للقياس هو ما ذهب إليه **DEVINE** في ورقة بحثية مقدمة إلى جمعية المحاسبين الأمريكية سنة 1966 تحت عنوان المشاكل المفاهيمية المرتبطة بالقياس المحاسبي، حيث يقول (إن الحرص المبالغ فيه من جانب المحاسبين على التمسك بالمفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجالات القياس المحاسبي ليس سوى وسيلة يدارون بها عدم اتفاقهم حول مفاهيم الخواص أو الأحداث المطلوب منهم قياسها لأنهم بتمسكهم الحرفي بهذه المفاهيم والمبادئ إنما يهدفون إلى درء المسؤولية التي قد تترتب عليهم جراء الأخطار المحتملة في عملية القياس)². وهذا ما يؤكد صوبة تحديد خاصية يلتقي عليها كل المحاسبين من جهة وأثر عدم التحديد و التعريف الدقيق لهذه الخاصية على القياس السليم و بالتالي على مخرجات هذه العملية ككل، مما يجعل أغلبية المستعملين يعتمدون على معلومات غير دقيقة في اتخاذ قراراتهم، وهذه هي الخطورة الكبيرة التي يخشى منها كل المحاسبين حسب هذه الورقة البحثية

2.3. تحديد نظام القياس

ويشمل كل من تحديد وحدة للقياس وتحديد قواعد تمكن من التعبير الكمي ويمكن إبرازهما كما يلي:
3 . 2 . 1 . تحديد وحدة القياس: يتوقف نوع القياس المستخدم في عملية القياس على طبيعة الخاصية موضوع القياس، بحيث إذا كانت هذه الخاصية ربحا أو دخلا أو إيرادا، فإن وحدة القياس المناسبة هي وحدة النقد التي يجري بها التعامل والشرط الأساسي الذي يجب مراعاته من وجهة نظر القياس هو أن تكون هذه الوحدة ثابتة ومتجانسة، حتى تكون المقاييس الناتجة قابلة للمقارنة وللتجميع، أما إذا كانت الطاقة الإنتاجية هي الخاصية محل القياس، فإن استخدام عدد الوحدات المنتجة أو ساعات العمل كوحدة للقياس يكون أكثر ملاءمة من الوحدات النقدية.

3 . 2 . 2 . تحديد قواعد للتعبير الكمي: ويقصد بذلك ، (تحديد قواعد للتعبير الكمي عن الخصائص والظواهر والعلاقات، أي تعيين أرقام للتعبير عن الخصائص المراد قياسها، وهنا نجد أن النظام الذي يستخدم في ترتيب الأشياء من حيث خواصها وتحديد مقادير وكميات هذه الخواص هو النظام العددي)³. ويمكن إبراز مكونات عمليات القياس في الخطوات التالية:

الشكل رقم 03: مكونات عملية القياس



4. مضمون القياس المحاسبي:

يتضمن القياس المحاسبي تحديد كل من الكميات والأسعار للتغيرات التي تحدث في الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة المحاسبية نتيجة قيامها بنشاطها الاقتصادي وفيما يلي سنتناول شرح لكل منهما:¹

1. تحديد الكميات: أي عملية تحويل الكم المتصل المتمثل في امتدادات مكانية وزمنية للأشياء موضوع القياس إلى علامات مكانية وزمنية مصاغة في صورة عددية يطلق عليها الكم المنفصل، وعادة ما يتم قياس الكميات باستخدام وحدة متجانسة يتفق عليها كمعيار.

2. تحديد الأسعار: تعتبر وحدة النقود هي وحدة قياس الأسعار الأساسية، ولكن يترتب على استخدام وحدة النقود كوحدة للقياس في فترات التضخم أخطاء في نتائج القياس، ما لم يتم تعديل قوتها الشرائية بما يتناسب مع معدل التضخم السائد.

الفرع الثاني: أساليب ومحددات وأهداف القياس المحاسبي

أولاً: أساليب القياس المحاسبي

أثر الفكر المحاسبي عن ظهور العديد من الأساليب المحاسبية المختلفة الهادفة إلى التعبير عن الأحداث العمليات والظروف الناشئة عن ممارسة المؤسسات الصناعية لأنشطتها المتعددة، والتي تعد بمثابة مرشد أو دليل للعمل المحاسبي، ويرتبط الاختيار بين هذه الأساليب بالغرض من عملية القياس المحاسبي، و أيا كان الأسلوب المستخدم في عملية القياس ينبغي أن يكون موضوعيا وله القدرة على إقناع مستخدمي المعلومات المحاسبية وخدمة مصالحهم ويمكن بوجه عام حصر أنواع الأساليب المتبعة في عملية القياس المحاسبية في ثلاثة أساليب هي:

(أ). أساليب القياس الأساسية أو المباشرة

وهو من أهم الأساليب المستعملة في القياس وأقدمها إذ يستعمل هذا الأسلوب في حالة توفر خاصية واحدة معرفة ومحددة كموضوع للقياس، وهو ما يسمح من تقادي اللجوء إلى ما يعرف بعملية الاحتساب المبنية على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص موضوع القياس، وكمثال على ذلك هو قياس تكلفة تثبيت من خلال تحديد ثمنها الوارد في المستند الميرر لعملية الشراء، أي أن هذا الأسلوب يستعمل عندما يكون التثبيت أو العنصر موضوع القياس وحدة واحدة محددة بذاتها لا تستدعي توفر قطع أو أجزاء أخرى حتى تؤدي هذه الآلة مهامها، كما أنها لا تستدعي عند استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بها استعمال طريقة الاهلاك بالقطعة.

وفي هذا المجال تطرح عملية التويب المحاسبي على أنها من أكثر العمليات استخداما للأسلوب، القياس المباشر، إذ بدون استخدام الأرقام يمكن استعمال الخاصية المتخذة أساسا للتويب كقياس يبوب بموجبه الحدث الاقتصادي محل التويب في الفئة أو المجموعة التي ينتمي إليها وفق تلك الخاصية) ، وكمثال على ذلك تبويب أصل معين ضمن الأصول غير الجارية أو الجارية، وتبويب المصاريف مثلا إلى مباشرة وغير مباشرة، أو ثابتة ومتغيرة . باستخدام هذا الأسلوب تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية محل القياس مباشرة وذلك دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب والمبنية أصلا على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس.

كما تعتبر عملية التويب المحاسبي من أوسع المجالات استخداما للأساليب القياس الأساسية أو المباشرة، إذ بدون الحاجة إلى استخدام الأرقام يمكن استخدام الخاصية المتخذة أساسا للتويب كقياس يبوب بموجبه الحدث الاقتصادي محل التويب في الفئة الثابتة أو في فئة المصروفات المتغيرة .

(ب). أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة

¹ - بالراقي تيجاني، القياس في المحاسبة ماهيته وقبوده ومدى تأثيره بالتضخم /مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 08-
جامعة فرحات عباس سطيف ص339،340.

يستعمل هذا الأسلوب في حالة تعدد الخصائص الواجب قياسها في أصل معين، وهو أسلوب مرتبط و متوقف على أسلوب القياس المباشر، بحيث إذا كان تثبيت معين يتكون من عدة قطع (مثل المباني) فإن القائم بعملية القياس مجبر أولا على استعمال الأسلوب المباشر من أجل قياس كل قطعة على حده، ثم العمل من خلال ما يعرف بعملية الاحتساب إلى جمع كل القياسات الخاصة بهذه المباني من أجل الوصول إلى تكلفتها الإجمالية .

وقد ازدادت أهمية هذا الأسلوب من خلال ارتفاع معدل استعماله بين مختلف المحاسبين، خاصة بعد تزايد أهمية تشغيل البيانات المحاسبية لكون هذه العملية تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن انجازها بدون عملية الاحتساب، والتي هي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة) .

وعكس الأسلوب المباشر الذي يستعمل عندما تكون الخاصية موضوع القياس واحدة، فإن هذا الأسلوب يستعمل عندما تتعدد الخصائص الواجب قياسها، وبالتالي فإن الطريقة الأفضل في حساب استهلاك المنافع الاقتصادية لهذا الأصل هي طريقة الاستهلاك بالقطع كما أن هذا الأسلوب غير مرجعي مقارنة بالأسلوب الأول .
عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذ لا بدله من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة.

إزداد اعتماد المحاسب على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها، نتيجة اعتمادها إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن انجازها دون عملية الاحتساب.

وفي مجالات القياس عامة والقياس المحاسبي خاصة، تعتبر القياسات الأولية أو المباشرة بمثابة المدخلات الأساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة .

(ج). أساليب القياس التحكيمية

يتمثل هذا الأسلوب كثيرا مع أسلوب القياس المشتق ويطلق عليه كذلك أسلوب القياسات المجازية لكنه يختلف عنه من خلال افتقاره للقواعد الموضوعية التي تحكمه مما يجعله عرضة للحكم الشخصي و بالتالي التحيز الناتج عن التقديرات الذاتية للقائمين على عملية القياس، وفي هذا الإطار يرى IJIRI أن هذا الأسلوب يكون تحكيمي عندما (لا توجد قواعد منطقية تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس، ولا تتوفر بذلك المبررات المنطقية التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس، يمثل فعلا القيمة الفعلية للخاصية موضوع القياس، كما تزداد الفرص الاحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بهذه العملية، طالما لم تتوفر لهم المعايير الموضوعية للبت في هذا الخلاف و الحكم على صحة القياس).

من خلال استعراض هذه الأساليب المختلفة نسجل أن أكثر هذه الأساليب استعمالا هو أسلوب القياس المباشر نظرا لموضوعيته ودقته خاصة من خلال التحديد الدقيق للخاصية موضوع القياس و ابتعاده عن تأثير الرأي الشخصي والتحيز مثل الأسلوبين الآخرين اللذين يعانين من غياب معايير محددة يعتمد عليها في الوصول إلى قياسات واحدة بين مختلف المحاسبين .

تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، ويطلق عليها البعض مصطلح قياسات محازية، ولكن الفرق الرئيسي بينهما ينحصر في وجود قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة ، اما أساليب القياس التحكيمية فهي تفتقر إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لأثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس .

تندرج معظم أساليب القياس المحاسبية تحت هذا النوع من أساليب القياس، فالقياس قيمة أصل معين من أصول المؤسسة يجد المحاسب نفسه أمام مجموعة بدائل مختلفة للقياس، كأسلوب القياس على أساس التكلفة التاريخية الأصل المراد قياس قيمتها، وتحت كل بديل من البدائل الثلاثة تختلف نتيجة القياس عنها في البديلين الآخرين.

ثانيا: محددات القياس المحاسبي

هناك صعوبات ومشاكل عديدة تقف أمام القيام بعملية القياس المحاسبي، تحد من فائدة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين والمستفيدين منها في عملية اتخاذ القرار، ولا يمكن تجاوز هذه الصعوبات إلا من خلال تطوير نموذج نظري بهذه المشاكل والصعوبات، وكل هذا يتم ضمن المحاسبة في إطار عملية القياس المحاسبي. من أهم المحددات التي تواجه القياس المحاسبي، نذكر ما يلي:

• مجال عملية القياس المحاسبي :

يستلزم هذا المجال حصرا وتحديد للإطار الذي تنصب عليه عملية القياس، هذا الإطار يشمل الأحداث والمعاملات المالية وقياس القيم الاقتصادية بوحدة نقدية ثابتة، وذلك لتكوين المعلومات القابلة للمقارنة والإجراء العمليات

الحسابية بصورة موضوعية، مع شريطة أن لا تتغير بمرور الزمن أو بتغير الأوضاع الاقتصادية، والتي يمكن التعبير عنها بأوجه الإنفاق المختلفة وبنود الإيرادات للتوصل إلى صياغة محددات نتائج أعمال الوحدة المحاسبية عن الفترة المالية المعتمدة .

• تطبيق عملية القياس المحاسبي:

إن النظرة الشاملة للقياس وفق المنظور الاقتصادي والمحاسبي تابعة من تحقيق هدفين أساسيين أحدهما أو كلاهما كالآتي :

❖ قياس الموارد التي تحقق الدخل:

إن موضوع القياس ذاته بشكل المصدر الأساسي لتحقيق الدخل، وذلك لا بد من زيادة الإهتمام بتلك الثروة وضمن تدفقها والحفاظ عليها، الأمر الذي يستلزم مواكبة عملية القياس المحاسبة لها وبإستمرار للوقوف على التغيرات التي يمكن أن تلحق بها.

❖ تأثير الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة:

بعد أن تتم عملية القياس الطاقات الإنتاجية التسويقية والمادية المتاحة، بالإمكان تحقيق هدف آخر وهو دراسة الفرصة البديلة، قصد توجيه تلك الموارد واستغلالها استغلالاً عقلانياً ورشيداً، للعمل على زيادة عوائد الدخل المتحقق .

• عدم ثبات اسعار السوق محل القياس:

إن القياس الطاقات المتاحة في إطار القياس المحاسبي، يواجه عديد الصعوبات من بينها عدم ثبات أسعار السوق هذه الموارد محل القياس ، وعدم وجود معدلات تسعير ملائمة لها، والتي تختلف من مورد إلى آخر.

ثالثاً: أهداف القياس المحاسبي

تتمثل أهداف القياس من منظور اقتصادي ومحاسبي فيما يلي:

1. قياس الموارد التي تحقق الدخل: حتى تتمكن المؤسسة من الوقوف على كافة التغيرات التي تطرأ على الدخل ومواجهة كل ما يؤثر على تناقصه، أصبح من الضروري الإهتمام بقياس مصدر تحققه والمتمثل في مصادر واستخدامات الموارد، والعمل على المحافظة عليها، وبذلك فإن الموارد تشكل موضوع القياس ذاته ؛
2. تأمين استغلال أمثل للموارد المتاحة: إن قياس الطاقات الإنتاجية والتسويقية والمادية المتاحة، يساعد المؤسسة على استغلال الفرص المتاحة استغلالاً عقلانياً، وتقادي ضياعها، كما أن عملية القياس هذه لا بد أن تأخذ بالحسبان العامل الزمني والقيمة الحالية للنقود.

إن هدف القياس المحاسبي يتمحور حول قياس القيمة الاقتصادية للموارد المتاحة ومتابعة كافة التغيرات التي تطرأ عليها، وتأمين الاستغلال الأمثل لها والمحافظة عليها حتى تستمر المؤسسة في خلق الدخل.

الفرع الثالث: آليات ومعايير وأسس القياس المحاسبي

أولاً: آليات القياس المحاسبي:

إن تعدد الأغراض التي تستخدم فيها مخرجات القياس أدى إلى تفاوت وجهات نظر المحاسبين بشأن مدى مراحل عملية القياس المحاسبية و عدد الخطوات التي تنفذ فيها حيث أن بعضهم حصر عملية القياس في عمليتي تسجيل و تلخيص القياسات المحاسبية التاريخية، أما البعض الآخر فرأى بالإضافة إلى تلك الخطوات يجب أن تشمل خطوات القياس المحاسبي تشغيل هذه القياسات بغض النظر عن كونها تاريخية أو مستقبلية و يمكن على أساس ذلك تحديد آلية القياس المحاسبي و كما يأتي:

- يجري القياس لحظة حدوث الواقعة لتحديد قيمة الواقعة اقتصادياً و من ثم تسجيل الواقعة في مستند أول و في هذه المرحلة يتم القياس لكل حدث اقتصادي على حده.
- يتم قياس مجموعة الاحداث الاقتصادية ذات الطبيعة الواحدة فالقياس هنا ينصب على مجموعة أحداث و ليس على حدث بمفرده كما هو الحال عملية البيع التي سجلت سابقاً في حساب المبيعات يتم جمعها مع فواتير المبيعات و من ثم يستخرج رصيد حساب المبيعات.
- نتائج الأحداث الاقتصادية و ليس الأحداث الاقتصادية بذاتها سواء كانت مفردة أو مجمعة هذه النتائج تعكس من خلال القوائم المالية، كقائمة الدخل التي تستخدم لتقديم معلومات عن نتائج الأحداث الاقتصادية على أعمال الوحدة و كذلك قائمة المركز المالي التي تعكس المركز المالي للوحدة تأثير نتائج الأحداث الاقتصادية عليه.

ثانياً: معايير القياس المحاسبي :

بصيغة معايير القياس المحاسبي سنة 1966، وتكمن أهمية هذه المعايير في كونها (أداة تقييم لمدى تحقيق أهداف القياس، كما تعتبر حسب مختلف الدراسات المرشد والموجه للربط بين آلية القياس وإجراءاته التنفيذية من جهة، والأسس والقواعد والمبادئ التي يتم على ضوئها القياس المحاسبي من جهة أخرى، وما تسفر عنه عملية القياس من نتائج ايجابية كانت أم سالبة من جهة ثالثة)، وركزت أغلبية الدراسات في الميدان المحاسبي على ثلاثة معايير وهي الموضوعية، والقابلية للتطبيق العملي ومعيار الفائدة .

1. معيار الموضوعية

يقصد بالموضوعية أو الايجابية في القياس، عدم التحيز أو عدم خضوعه لتقديرات شخصية بحتة، وبمعنى آخر يقصد بها بصفة عامة التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، وبالتالي فإن القياس الموضوعي قياس غير شخصي، والهدف من كون المحاسب موضوعيا هو إقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي اعتبارات شخصية أو تحيز، وفي تقرير الجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) عن موضوع معايير المحاسبة، رأَت اللجنة المختصة أن الموضوعية في المحاسبة يقصد بها "أن البيانات المحاسبية تعد موضوعية إذا توافر لها القابلية للتحقق عن طريق أدلة الإثبات المتعارف عليها، ومن ناحية أخرى أن تكون خالية من التحيز الشخصي". و بالعودة إلى الفروض المحاسبية نجد فرض الموضوعية من بين أهم الفروض والتي يقصد به الالتزام بالدقة في إصدار الأحكام وعدم الاعتماد على التقدير الشخصي والحكم الجزافي والاحتمالات غير المؤكدة الحدوث. و عليه فإن استخدام معيار الموضوعية ينتج عنه توطيد علاقة الثقة بين مخرجات النظام المحاسبي ومن خلالها المحاسبين والوحدة المحاسبية ككل من جهة ومختلف المستعملين والذين لديهم مصالح في هذه الوحدة من جهة أخرى.

2. معيار القابلية للتطبيق العملي:

يعتبر هذا المعيار من أهم معايير القياس، فقد يكون المقياس ذا فائدة كبيرة وتتوافر فيه كل شروط الموضوعية ولكن يصطدم بالواقع العملي مما يجعل تطبيقه محاطا بصعوبات لا يمكن تذليلها، وحتى يكون المقياس قابلا للتطبيق العملي يجب أن تتوافر فيه العوامل الآتية:

- توافر الظروف العملية لتنفيذ نموذج القياس؛
- أن يصاحب تطبيق النموذج تحمل المشروع بتكلفة مناسبة؛
- إمكانية تنفيذ القياس في وقت مناسب.

3. معيار الفائدة

من البديهيات المتعارف عليها أن لكل شيء أهمية، ويتوقف مقدار الأهمية على مقدار الفائدة الناتجة عن تنفيذ الشيء ذاته، والمحاسبة ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذا فلا بد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة لمستخدميها، وقد حددت جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1966 في تقرير لها بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" أربعة معايير وصفات يجب أن تتوفر في المعلومات كي تكون ذات فائدة وهي الملائمة، القابلية للتحقق، والبعد عن التحيز، والقابلية للتعبير الكمي .

4. معيار الملاءمة

يعتبر هذا المعيار من بين أهم خصائص المعلومات المحاسبية المرتبطة بالقياس و التقييم، ويقصد بها (أن تتلاءم تلك المعلومات مع الهدف من قياسه)، أي قدرة تلك البيانات على إبراز القيمة الفعلية والصحيحة للموارد المتاحة ومجالات استعمالها في أي لحظة يتطلبها القياس، كما تم تعريفها بأنها (قدرة تلك المعلومات على التأثير على قرارات المستخدمين).

وعليه فإن منفعة هذه المعلومات وفائدتها يتطلب توفر خاصية الملائمة و الوثوقية حتى تكون مفيدة لمختلف المستعملين، وتتميز الملائمة بثلاثة خصائص أساسية نلخصها فيما يلي :

- التوقيت الملائم، أي توفير المعلومات في الوقت المناسب و في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في قرارات المستخدمين.
- القدرة على التنبؤ بالمستقبل، والذي عرفه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في بيانه رقم 02 الصادر في 1980 بأنه مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو حاضرة؛

- القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة، أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم صحة توقعاته السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت عليها هذه التوقعات.

5. معيار القياس الكمي

إن استخدام هذا الأسلوب يضمن الموضوعية والدقة في القياس وكذلك الوضوح في التفسير، لكن الإشكالية التي تبقى مطروحة هي كيفية تحديد و اختيار المقياس الكمي المناسب، و عليه يجب على القائمين على عملية القياس اختيار المقياس المناسب الذي يتسم بالشمول والعمومية و التوحيد المختلف عناصر الموارد الاقتصادية، وخير مقياس كمي يتميز بتلك المواصفات هي (النقود نظرا لكونها تؤدي بالإضافة لوظيفة القياس كل من وظائف التقييم و الدفع و المبادلة).

6. المنفعة الاقتصادية

وهو ما يطلق عليه حاليا باقتصاديات المعلومة أين يجب المقارنة بين النتائج والمعلومات المحاسبية الناتجة من القياس وما تحملته تلك العملية من أعباء وتكاليف مختلفة. وكخلاصة لمعايير القياس المحاسبي نستنتج مجموعة من العناصر الأساسية تتلخص في الآتي:

- الموضوعية هي عدم التحيز، واستبعاد كلي للاعتبارات الشخصية؛
- القابلية للتطبيق، هي توفر الموضوعية وانعدام العراقيل والمحددات التي تحد من التطبيق الميداني للقياس بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب؛
- أن تكون هذه المعلومات المنتجة، قادرة على تلبية حاجيات كل المستخدمين، وإلا أصبحت بدون فائدة.

ثالثا: أسس القياس المحاسبي:

تعد القوائم المالية الأساسية ذات فائدة بقدر ما تكون قيمتها المعطاة لمختلف بنودها تتصف بالموثوقية والملائمة، وتمثل الواقع بصدق وبالتالي فان أسس القياس المحاسبي لها علاقة وطيدة بمفهوم القيمة المراد تحقيقه

1- دور مفهوم القيمة في القياس المحاسبي

يعتمد العرض المحاسبي للمؤسسة على مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تشكل نموذج محاسبي يستمد فعاليته من الجمع، التقييم، التلخيص والمتابعة عبر الوقت للمعلومات المتعلقة بالمعاملات التي تؤثر على ثروة المؤسسة والذي يسمح بتحديد النتيجة وحقوق الملكية وفقا لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، ويرتكز هذا النموذج على مفهوم القيمة **Conception de la Valeur**، وفي العلوم الاقتصادية مفهوم القيمة يمكن إرجاعه إما إلى التكلفة أو القيمة المبادلة أو المنفعة.

وقد عرف الاقتصادي سميث **Smith** القيمة كالتالي " لكلمة القيمة مفهومين، في بعض الأحيان تعني منفعة الأصل وفي بعض الأحيان تعني القيمة الاستبدالية للأصل"، وفي بعض الأحيان تعني القيمة الاستبدالية للأصل"، أما الاقتصادي ماركس **Marx** فقد أيد الاتجاه القائل بأن المنفعة هي أساس تحديد القيمة. وبناء على المفاهيم الاقتصادية للقيمة يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج أساسية للقياس المحاسبي وهي:

- النموذج القائم على قيمة الدخول (**Curent entry Valeurs**)، والذي يمثل إما في ثمن الاقتناء أو التكلفة الاستبدالية.
- النموذج القائم على قيمة الخروج (**Curent Exi**)، أي الثمن الذي يمكن الحصول عليه عند التخلص من الأصل .
- نموذج القيمة قيد الاستعمال (**USE- in -Valuers**)، القائم على القيمة الإضافية للمؤسسة التي يمكن أن نساها بها الأصول.

بما أن القياس المحاسبي يركز على عملية تحديد ووضع القيمة، فان عملية تقييم بنود القوائم المالية تتم بالاختيار على مستويين :

الأول مستوى وحدة القياس النقدي لقياس خاصية القيمة حيث يوجد هناك وحدتان للقياس:

- وحدة القياس النقدي الاسمية التي تقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وهو افتراض مقبول في نموذج التكلفة التاريخية .

- وحدة قياس القوة الشرائية العامة، حيث تعتمد الأرقام القياسية لتحديد تغيرات المستوى العام للأسعار السلع والخدمات، وهو افتراض تعتمد محاسبته التضخم.

الثاني مستوى أسس قياس قيمة بنود القوائم المالية حيث هناك أربع أسس لقياس القيمة وهي :
- أساس التكلفة التاريخية .

- أساس سعر الدخول الجاري أي خاصية صافي تكلفة الاستبدال .

- أساس سعر الخروج الجاري أي خاصية صافي القيمة البيعية.

- أساس القيمة الحالية .

أسس القياس المحاسبي المعتمدة من طرف لجنة المعايير المحاسبية الدولية

(International Accounting Standards Committee «I.A.S»)

يتضمن الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية للجنة معايير المحاسبة الدولية أسس قياس مختلفة، بدرجات وبتوليفات مختلفة في القوائم المالية، كما هو موضح في الجدول رقم 01 :

| أسس القياس | الأصول | الخصوم |
|-----------------------|---|--|
| التكلفة التاريخية | تسجل الأصول بالقيمة النقدية أو ما يعادلها المدفوعة ، أو بالقيمة العادلة لما دفع مقابلها في تاريخ اقتنائها . | تسجيل الالتزامات بقيمة المتحصلات المستلمة في مقابل التعهد أو في بعض الظروف(مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما يعادلها المتوقع سدادها للوفاء بالالتزام في دورة النشاط العادية. |
| التكلفة الجارية | تسجل الأصول بقيمة نقدية أو ما يعادلها التي كان سيتم دفعها اذا تم اقتناء اصل مشابه او معادل حاليا | تسجل التزامات بالقيمة غير المخصومة، أو ما كان يعادلها التي تكون مطلوبة لسداد التعهد حاليا |
| القيمة القابلة للتحقق | تسجل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها، الذي يمكن حاليا الحصول عليها عن طريق بيع الاصل في ظل التخلص منه بشكل منظم | تسجل الالتزامات بقيمة تسويتها بمعنى القيم يعادلها، الذي يمكن حاليا الحصول عليها عن غير المخصومة للنقدية، أو ما يعادلها المتوقع طريق بيع الاصل في ظل التخلص منه بشكل دفعها للوفاء بالالتزامات في دورة النشاط العادية. |
| القيمة الحالية | تسجل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة المتوقع أن الحالية تتولد من الأصل في دورة النشاط العادية | كما تسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن تكون مطلوبة لتسوية الالتزامات في دورة النشاط العادية |

المصدر: فريد زعرات، معالجة القوائم المالية وآثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة مقدمة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب بالبلدية الجزائر ، ص 102

لقد أورد في الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية أن أساس التكلفة التاريخية هو الأكثر شيوعا في الاستخدام من جانب المؤسسات لغرض إعداد البيانات المالية، وعادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أسس القياس الأخرى، فمثلا يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، كما يمكن إظهار الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة السوقية، وتقييم الالتزامات المرتبطة بخطط تقاعد المستخدمين بقيمتها الحالية، يضاف إلى ذلك أن بعض المؤسسات تقوم باستخدام التكلفة الجارية استجابة لعدم قدرة نموذج التكلفة التاريخية على التعامل مع آثار تغير أسعار الأصول غير المالية .

نلاحظ أن أساس القياس السابقة أنها لم تتضمن القيمة العادلة بالرغم من التوسع في استخدامها في معايير التقارير الدولية، وذلك لأن مفهوم القيمة العادلة قد يعني أحد أسس القياس السابقة، وهي قيمة اجتهادية يتم تحديدها وفقا لما يعتقد أنه يمثل بعدالة قياسا لقيمة بند معين.

المطلب الثالث: التحيز في القياس المحاسبي

يعتبر التحيز في القياس المحاسبي إحدى المشاكل التي تواجه عملية القياس المحاسبي و من خلال هذا المطلب سيتم التعرض إلى مفهوم التحيز في القياس المحاسبي، مصادره، و أشكاله.

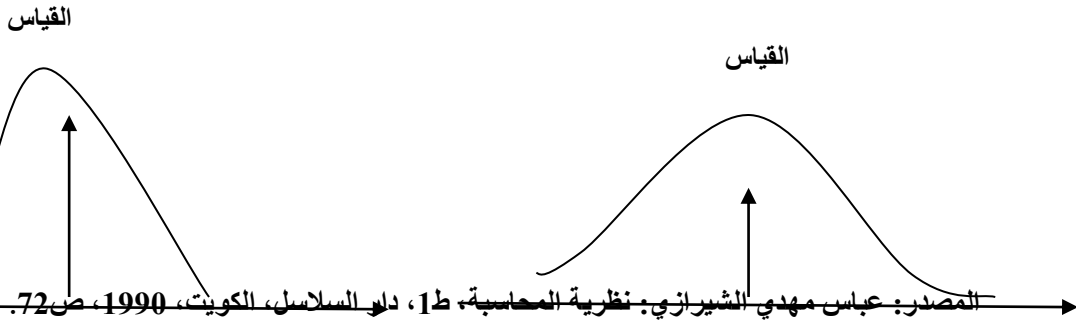
الفرع الأول : مفهوم التحيز في القياس المحاسبي

إن ظاهرة التحيز في القياس من الظواهر العامة المرافقة لأية عملية من عمليات و أيا كان مجالها، و يرتبط بالتحيز المحاسبي ثلاثة مصطلحات و هذه المصطلحات هي¹:

¹ - نسيم يوس ،حنا مشكال القاييس والإفصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات المساهمة،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة جامعة الموصل ،2006 ص13.

- الموضوعية فعند عدم وجود الموضوعية فلا بد من وجود التحيز .
- الموثوقية و الذي يرتبط بأمانة المعلومات و إمكانية الاعتماد عليها .
- الحياد و الذي يعني إن الحقائق يجب أن تحدد و ترفع كما التقارير دون محاباة أو بعدالة إذ تعطي ميزة تحقق مصلحة بعض مستخدمي المعلومات على حساب مصلحة البعض الآخر، و من خلال المصطلحات السابقة يمكن القول أن التحيز هو عدم الموضوعية و عدم الحياد و عدم توفر الموثوقية في المعلومات المحاسبية.
يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)¹ « التحيز في القياس " هو ميل للقياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر، بدلا من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين" وهكذا فإن الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق للخاصية المعنية ، حيث يكون القياس متحيزا عندما تكون هناك فروق بين نتائج القياس والقيمة الفعلية للحدث محل القياس» ويمكن التعبير عن مفهوم التحيز على النحو التالي :

الشكل رقم 04: التحيز في القياس المحاسبي.



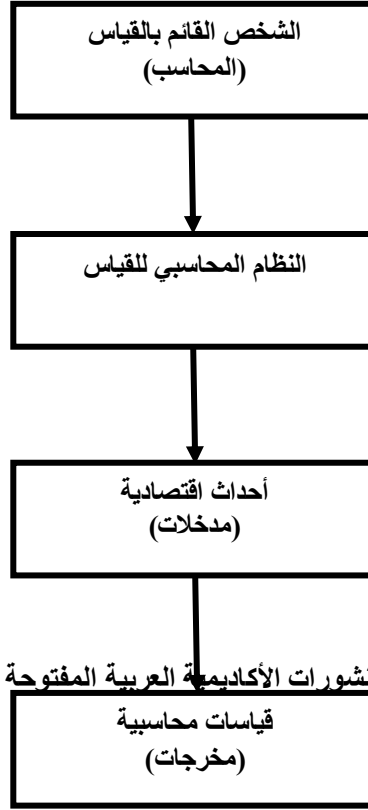
نلاحظ من الـ x_4 نظام القياس x_3 عطينا قياسات أكثر قابلية للـ x_2 ، أقل تشتتاً، حيث x_1 م لا تبعد كثيراً عن متوسطها ، ورغم ذلك فإنه يعبر أكثر تحيزاً من نظام القياس (y) من متوسط النتائج (x) احذر بعدا من القيمة الحقيقية (x2)، أما نظام القياس (y) فإنه يعطينا نتائج أقل تحيزاً لأن متوسطه (13) أقل بعدا من القيمة الحقيقية (x4) ، لكنه أقل قابلية للتحقق لأنه يتسم بالتشتت، فمعظم النتائج تبعد عن متوسطها (83)، فمثلا يمكن أن يكون نظام القياس (8) ممثلاً لنظام قياس الدخل باستخدام التكلفة التاريخية إذ من المعروف أن تطبيق هذا الأساس لا يعطي اختلافات كثيرة في القياس بين المحاسبين، ولكنه في نفس الوقت يؤدي إلى أرقام محاسبية بعيدة عن الواقع في ظل تغيرات الأسعار²، وعلى العكس من ذلك يكون نظام القياس (y) نظام قياس الدخل على أساس الأسعار الجارية وهذا الأساس وإن كان يعتمد على التقدير وبالتالي اختلاف النتائج بين المحاسبين ، إلا أنه عادة ما ينتج عنه تقدير أقرب على الصحة وخاصة في ظل تغيرات الأسعار.

الفرع الثاني: مصادر تحيز القياس المحاسبي

من أجل التحديد الدقيق المصادر التحيز في القياس المحاسبي يجب الإشارة أولاً إلى المكونات الرئيسية لعملية القياس والتي يمكن إبرازها من خلال الشكل التالي:

1 - أسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية)مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية،جامعة المسيلة،2013/2014، ص 16.
2 - عباس مهدي شيرازي: مشاكل محاسبية معاصرة ، ط1، دار حامد ، عمان الأردن، 2004 ص72.

شكل رقم 05: أركان عملية القياس المحاسبي



المصدر: وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص.138

و يتلخص مضمون هذه الأركان فيما يلي:

- الشخص الذي ينفذ عملية القياس المحاسبي
 - النظام المحاسبي للقياس، ويقصد به مجموعة المفاهيم والمبادئ والقواعد والأحكام والأساليب ووحدات القياس؛
 - الأحداث الاقتصادية تشمل الأحداث المالية التاريخية، وتلك التي ستقع مستقبلاً، وتدرج ضمن المدخلات العملية للقياس المحاسبية؛
 - القياس أو البيانات المحاسبية، وتمثل نتائج عملية القياس المحاسبية أو مخرجاتها.
- أما مصادر تحيز القياس فتشمل قواعد القياس المحاسبي في حد ذاتها، بالإضافة إلى المحاسب، أو الشخص القائم بعملية القياس وهو من أكبر المشاكل التي تعاني منها المحاسبة إلى يومنا هذا بالإضافة إلى التحيز المشترك و الذي يشمل كل من تحيز قواعد القياس المحاسبي و تحيز القائم على عملية القياس .

أولاً: تحيز مصدره قواعد القياس

تتلخص قواعد القياس المحاسبي في المفاهيم والمبادئ و الفروض وكل الأعراف التي تحكم عملية القياس المحاسبي مثل فرض الوحدة المحاسبية و استمرارية المشروع ومحاسبة التعهدات ، بالإضافة إلى المبادئ المحاسبية مثل التكلفة التاريخية و الحيطه و الحذر، وعليه فإن تحيز كل هذه العناصر الأساسية سوف يؤدي إلى نتائج غير دقيقة وغير ملائمة بالنسبة للمستعملين ، وهو ما يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات اقتصادية لا تحقق لهم الأهداف المنتظرة من استثماراتهم ، وهذا يمثل عدم تحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة ككل .

و رغم عدم تأثير القائم بعملية القياس في هذا النوع من التحيز فإن الهيئات المكلفة بالمحاسبة يعملون يومياً من أجل مبادئ محاسبية مقبولة عموماً وتؤدي إلى نتائج واحدة في جميع الظروف الاقتصادية سواء العادية أو غير العادية ، لأن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التحيز نجده مجسداً في (القوائم المالية المعدة في فترات التضخم أو الانكماش الاقتصادي)¹.

وفي هذا المجال فإن استخدام الفروض والمبادئ المشتقة منها في مثل هذه الظروف التي تتسم بالتضخم سوف ينتج عنه نتائج من ربح أو خسارة لا تمت بصلة إلى الواقع بسبب مقابلة إيرادات حقيقية بمصاريف تاريخية ، يضاف إلى

1 - وليد ناجي الحياي : مرجع سابق ص،136.

ذلك المصاريف الاحتمالية التي تعتمد على التقديرات الشخصية مثل المخصصات والخسائر في قيمة كل عناصر الأصول ، وكل ذلك يؤدي إلى تضخيم الأرباح مما يعد تضليلاً في المحاسبة ، لأن ذلك يغطي عجز الإدارة ويعطي صورة مضللة كونه يوزع أرباحاً وهمية هي في الحقيقة توزيع لرأس المال بالإضافة إلى تحمل الوحدة المحاسبية للضرائب التي سوف تدفع من رأس المال وليس من الربح ، وفي ضوء كل ذلك نفهم مدى الضرر الذي سوف يلحق بالمستخدمين الذين يبنون قراراتهم التمويلية و الاستثمارية و الائتمانية على هذه المعلومات .

ثانياً: تحيز القائم بعملية القياس

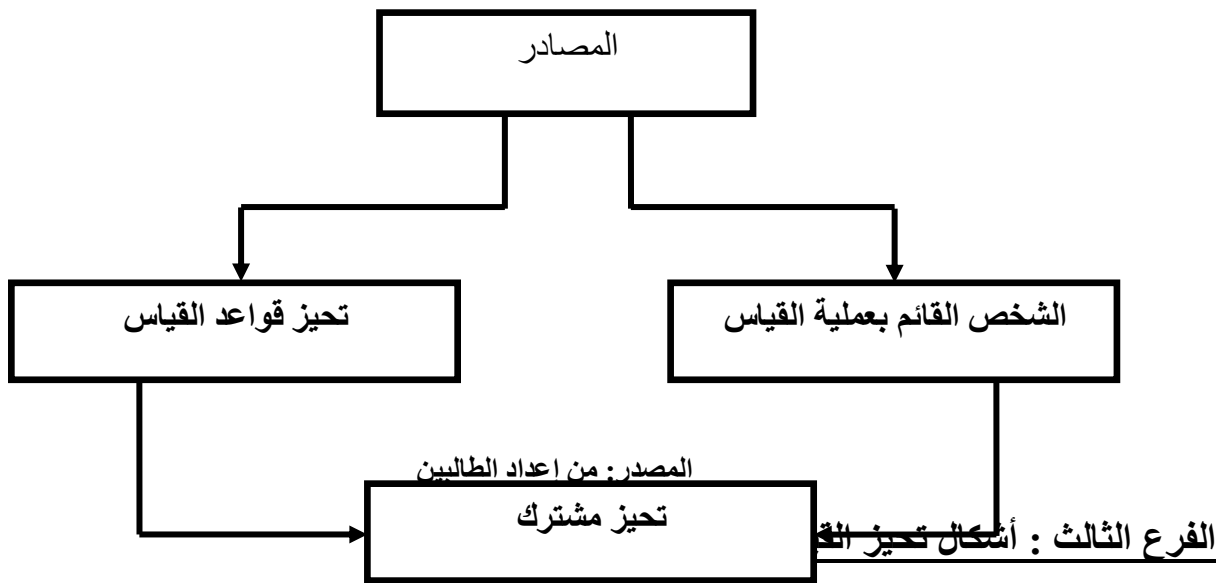
ويقصد به (جميع أنواع تحيز القياس المحاسبي المرتبطة بأسبابه بالقائم بعملية القياس، وليس بالنظام المحاسبي مما يعني ومن الناحية النظرية على الأقل، أن دور النظام المحاسبي في نشوء مثل هذا التحيز سيكون حيادياً، هذا على أساس افتراض أن نظام القياس المحاسبي في مثل هذه الحالة سيتمتع بدرجة كاملة من الموضوعية، لكن المحاسب سيستخدمه في عملية القياس بطريقة خاطئة تؤدي إلى نشوء تحيز قياس)¹.

وفي هذا الإطار قدمت مجموعة من الأمثلة لإبراز تحيز القائمين بعملية القياس منها ذلك المرتبط بإهلاك تثبيت معين ، إذ رغم أن كل المحاسبين استعملوا طريقة الأقساط الثابتة إلا أن النتائج المتحصل عليها قد نجدتها تختلف من محاسب إلى آخر، والسبب يعود إلى عناصر أخرى يتحكم فيها المحاسب و تخضع لذاتيته فقط مثل تحديد العمر الإنتاجي، أو قاعدة حساب هذه الإهلاكات مثل تثبيت بيض النفقات أو تسجيلها حسب طبيعتها، أو تحديد القيمة التقديرية لهذا الأصل في نهاية عمره الإنتاجي. نفس الشيء بالنسبة لتقييم المخزون، إذ نجد مثلاً كلا المحاسبين يستعملان طريقة الجرد المستمر إلا أن استعمال طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً، أو طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً لا يؤدي إلى تحقيق نفس النتائج عند تحديد و حساب مختلف التكاليف، و من بين الحلول مثلاً المقترحة من أجل تجاوز هذا النوع من التحيز دعت أغلبية المنظمات المهنية و الأكاديميين إلى ضرورة الإفصاح عن أسباب اختيار طريقة بدل أخرى مثلاً في الإهلاكات و طرق تقييم المخزون من أجل تقديم معلومات إضافية تمكن المستعملين من ترشيد قراراتهم، لأن التجارب أثبتت تلاعب المحاسبين بالنتائج من خلال تغيير السياسات المحاسبية على العموم .

ثالثاً: التحيز المشترك

وهو من أكثر مصادر التحيز وجوداً في الميدان العملي وهو (التحيز الذي يساهم في نشوئه القائم بعملية القياس، وقواعد القياس المستخدمة في القياس المحاسبي معاً)² ، بمعنى أن درجة موضوعية القائم بعملية القياس وقواعد عملية القياس يكونان ناقصين في هذه الأحوال. يحدث ذلك مثلاً عندما يقوم محاسب لا يتصف بالموضوعية الكاملة باستخدام قاعدة قياس لا تتصف هي الأخرى بالموضوعية الكاملة. ويمكن إبراز مصادر تحيز القياس المحاسبي حسب هذا الشكل.

الشكل رقم 06: مصادر تحيز القياس المحاسبي



1 - محمد مطر ،موسى السويطي،مرجع سابق ،ص 153.

2 - محمد مطر،موسى السويطي: مرجع سابق،ص153.

تتعدد أشكال تحيز القياس المحاسبي وفق اعتبارات عديدة تتعلق جميعها بطبيعة العاملين في هذا الميدان و الذين لديهم مصالح متعددة و مختلفة في الوحدة المحاسبية على العموم، ومن بين أهم هذه الاعتبارات نجد وجهة نظر المحاسبين والقائمين بعملية القياس المحاسبي، ووجهة نظر مختلف المستعملين لنتائج هذه القياسات، بالإضافة إلى الغرض التي سوف تستخدم فيها هذه القياسات ، كما يختلف شكل تحيز القياس المحاسبي حسب مركز اهتمامه هل يبحث على تحقيق خاصية الملائمة كهدف أساسي أو أن مركز اهتمامه هي خاصية الموثوقية، كما يختلف شكل هذا التحيز بحسب باختلاف طبيعة المستعمل إن كان خارجيا أو داخليا ، و أجمعت كل الدراسات على ثلاثة أشكال من التحيز نبرزها فيما يلي :

1. تحيز الموضوعية

يأخذ تحيز القياس المحاسبي شكل تحيز موضوعية، (متى كان عامل الدقة هو العامل المتحكم في عملية القياس، وعليه يكون القياس المحاسبي متحيزا بوجود فرق أو خلاف بين نتيجة القياس والقيمة الفعلية للحدث محل القياس)¹. وينشأ هذا التحيز عن نقص في موضوعية المحاسب، أو عن نقص في موضوعية أسلوب أو قاعدة القياس، أو الركنين معا، حيث يكون تحيزا مشتركا.

إن أكثر مراحل عملية القياس المحاسبية عرضة لنشوء تحيز الموضوعية هي مرحلة التحميل لأن المحاسب، في هذه المرحلة (يستخدم أساليب تحكيمية لا توفر مستوى الدقة التي يطمح إلى توفيرها في مخرجات عملية القياس)²، ومن الصعب إزالة هذا الشكل من التحيز على الأقل عمليا نظرا لصعوبة تمتع كل من القائم بعملية القياس وقواعد القياس بالموضوعية الكاملة .

2. تحيز الملائمة

يتخذ تحيز القياس المحاسبي شكل تحيز الملائمة (عندما لا تفي القياسات المحاسبية باحتياجات مستخدم هذه القياسات عند استخدامها في غرض معين، ويقاس تحيز مواعمة القياس بمدى الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات المحاسبية من مخرجات عملية القياس، بحيث كلما زادت استفادته من البيانات كلما نقص تحيز المواعمة والعكس بالعكس)³.

و من الجانب النظري فإنه يختفي تماما هذا التحيز عندما يصل المحاسب إلى تحقيق هدف توفير كل البيانات والمعلومات والتي هي المخرجات الأساسية للقياس والتي يطلبها مختلف المستخدمين بالكم والنوع والشكل والمكان والتوقيت المناسب، وعلى هذا الأساس نجد أن (تحيز مواعمة القياس المحاسبي على صلة بوظيفة الاتصال المحاسبية التي هي من العوامل التي تدخل في تقييم أداء المحاسبة كنظام للمعلومات)⁴.

عموما يمكن القول أن أكثر مراحل تحليل البيانات المحاسبية أو معالجتها، لأن المعلومات المحاسبية وهي مخرجات هذه المرحلة، تكون في هذه المرحلة شديدة الحساسية من زاوية تأثرها برغبات مستخدمي هذه البيانات، والذين يستخدمونها بطرق مختلفة في تحقيق أغراض مختلفة.

3. التحيز المشترك في القياس

يعتبر هذا التحيز بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تنشأ في عملية القياس المحاسبية عبر مراحلها المختلفة وفي مجالها التاريخي و المستقبلي، (و ينشأ هذا التحيز في الأحوال التي يعجز فيها النظام المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية المعول عليها في عملية التنبؤ، ومن أجل شرح هذا التحيز، ومعرفة أسبابه، يجب إتباع مراحل استخدام القياسات المحاسبية في عملية التنبؤ)⁵. ومن أجل التحكم في هذا النوع من التحيز يجب دراسة وتحليل مراحل استخدام القياسات المحاسبية في عملية التقدير و التنبؤ، مع التركيز على اشتقاق القياسات المحاسبية وتحليلها ثم استخدامها.

تحيز الموضوعية = تحيز المحاسب + تحيز قاعدة القياس + تحيز

1 - وليد ناجي الحياي : مرجع سابق، ص138.

2 - محمد مطر، موسى السويطي: مرجع سابق، ص139.

3 - وليد الحياي : مرجع سابق، ص139.

4- محمد مطر، موسى السويطي: مرجع سابق، ص156.

5- سالم عواد هادي الزويبي: تأثير قيود القياس المحاسبي في القوائم المالية وانعكاساتها على رأي مراقب الحسابات، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد 2010، ص60.

4. مراحل اشتقاق وتحليل القياسات المحاسبية

4.1. مرحلة اشتقاق القياسات المحاسبية

إن الهدف من هذه المرحلة هو قياس تحيز الموضوعية الذي يتوقف حدوثه على دقة مخرجات عملية القياس المحاسبي، وفي هذه المرحلة الأولى من مراحل عملية القياس المحاسبية فإن القياسات المحاسبية يمكن أن تشتق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث إذا توفرت الدقة التامة في مخرجات عملية القياس ينتفي حينئذ وجود تحيز الموضوعية، وفيما عدا ذلك ينشأ هذا التحيز¹.

4.2. مرحلة تحليل القياسات المحاسبية

في هذه المرحلة التي تعرف بمرحلة التشغيل و المعالجة والتي تهدف إلى قياس تحيز الموائمة أين (تحلل القياسات المحاسبية الأساسية لتنشأ عنها المعلومات المناسبة للقائم بعملية التنبؤ، بحيث إذا نجح المحلل في تحليل القياسات الأساسية بكيفية توفر للقائم بعملية التنبؤ المعلومات المناسبة له تماما ، حينئذ ينتفي وجود تحيز الموائمة)²، وفي ما عدا ذلك ينشأ هذا التحيز والذي يتم ربطه أما بخطأ في القياسات الأساسية أو بخطأ في تحليلها.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في سياق توجهنا إلى البحث في موضوع له علاقة بالتحيز و القياس المحاسبي، سعينا إلى الحصول والاطلاع على أكبر قدر ممكن من الأعمال والدراسات البحثية التي تناولت الموضوع.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

دراسة شلغام هشام، بوعلام بن زخرفة ، تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي: هدفت إلى دراسة وتقييم بدائل القياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية³، من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين، وتسليط الضوء على(التكلفة التاريخية – القيمة العادلة) كأحد بدائل القياس المحاسبي في الجزائر، ومتطلبات تكيف تطبيقها مع واقع البيئة المحاسبية الجزائرية، من أجل تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، بالإضافة إلى معرفة أهم مقومات التي توفرها البيئة المحاسبية الجزائرية، لتطبيق هذه البدائل وضرورة بيان أهم المعوقات التي تواجه المحاسب أثناء التطبيق، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وطبق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية، واستخدم الباحث جملة من الأساليب الإحصائية والرياضية في تحليل البيانات بالإضافة إلى برنامج (Excel ومعالج البيانات SPSSv20)، وقد توصلت الدراسة إلى أن البيئة المحاسبية الجزائرية تتلاءم وتتكيف في الوقت الراهن مع نموذج التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي، كما أوصت بضرورة تكيف كل من القانون التجاري والضريبي مع النظام المحاسبي المالي وهذا من أجل تحسين استخدام بدائل القياس المحاسبي بشكل أفضل.

شادو عبد اللطيف بعنوان: القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

هدفت الدراسة⁴ إلى توضيح مدى دلالة القوائم كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، و المساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية، و الوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية . و لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن القوائم التي تنشرها المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المصارف في ظل تعدد بدائل الاستثمار، إلا أنها تحتاج إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر محتوياتها.

- إن عملية الإفصاح تفيد البنوك التجارية و الجهات الرسمية الأخرى و هذا يستوجب تحديث التشريعات و القوانين دائما لمسايرة المعايير المحاسبية الدولية .

1 - محمد مطر، موسى السويطي: مرجع سابق، ص 157.

2 - وليد ناجي الحبالي: مرجع سابق، ص 139.

3 - المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين و المهنيين حالة الجزائر 2015)، العدد الثاني، سنة 2016.

4 - شادو عبد اللطيف ، القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS ، مذكرة ماستر علوم تجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2014

◀ دراسة عريف نورة، بضيف أحمد، استخدام القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية باستخدام مدخل التكلفة التاريخية

تعالج هذه الدراسة موضوع إشكالية القياس المحاسبي باستخدام مدخل التكلفة التاريخية و الذي يعد أحد المبادئ المحاسبية التي قامت عليها المحاسبة، و تهدف الدراسة إلى تبيان أهمية معايير المحاسبة الدولية، و مدى أهمية الإصلاح المحاسبي الذي قامت الدولة الجزائرية ، و تمثلته مخرجات القوائم المالية من أهمية لأطراف عدة تبنى على أساسها قراراتها و التي تتوقف الصواب فيها من عدمه على صدق تلك البيانات المحاسبية ، و مكانة التي يحوزها القياس المحاسبي في القوائم المالية، و النموذج الأنسب لعملية القياس المحاسبي التكلفة التاريخية أم القيمة العادلة و أي نموذج يؤدي إلى نشر قوائم مالية الغاية منها تصوير واقع المؤسسة كما هي عليه دون تمويه و مغالطات من شأنها التأثير على قرارات المتعاملين ، في ظل قيام بورصة الجزائر بالرغم من أنها ناشئة.

و بعد عرض تاريخ تطور معايير المحاسبة الدولية و أهم منظماتها الدولية و عرض نماذج من القياس المحاسبي ، جاءت دراسة العملية كمحاولة تقييم مدى عمق الأسباب المحاسبية التي أدت إلى اعتماد النظام المحاسبي المالي ، و المشكلات التي تعترض القياس المحاسبي باستخدام مدخل التكلفة التاريخية و اعتمدوا في ذلك على أسلوب الاستقصاء باستخدام الاستبانة شمل ممارسي مهنة المحاسبة و المهتمين بالجانب المحاسبي ، و لقد أظهرت النتائج أن النظام المحاسبي المالي لم يأتي من فراغ بل كان وراء أسباب و دوافع عدة و وجود إجماع على أن التكلفة التاريخية التي كانت محور القياس المحاسبي لم تعد كذلك في خضم تطورات أدت إلى تعقد المشاكل المحاسبية و الذي نتج عنه التوجه إلى القيمة العادلة

◀ دراسة لعروسي آسيا ، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم

تعالج هذه الدراسة موضوع تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية و هذا في حالة التضخم و تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مشاكل القياس المحاسبي الناتجة عن التضخم و كذا استعراض النماذج المختلفة لمعالجة أثر التضخم على الإفصاح في القوائم المالية و من خلاله التعرف عن كيفية الإفصاح عن أثر التضخم في القوائم المالية و اعتمدوا في هذه الدراسة على أسلوب الاستقصاء باستخدام الاستبانة شمل ممارسي مهنة المحاسبة و المهتمين بالجانب المحاسبي و لقد أظهرت النتائج أن إعداد القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية و بغض النظر عن التغيرات في مستوى العام للأسعار قد طرح العديد من المشاكل في مجال القياس المحاسبي انعكست بدورها في الإفصاح في القوائم المالية و ذلك بالتأثير على عناصر القوائم المالية و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

◀ خديجة منقر، صبرين منقر، مروة مدلل، 2017، مشاكل القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار مشاكل القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية (معايير، تكاليف، عوائد) في المؤسسات من وجهة نظر المحاسبين و محافظي الحسابات و الخبراء و ذلك للإلمام بمشاكل القياس المحاسبي في القوائم المالية، و تبرز هذه الدراسة أهمية القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية كأحد أهم المواضيع المعاصرة في الوقت الراهن ، و الذي يعنى بعملية اختبار إجراءات قياس للأداء الاجتماعي للمنشأة و الإفصاح عن المعلومات تفيد في تقييم الأداء ، حيث قاموا في الدراسة بإتباع المنهج الاستكشافي لتحليل تقنية الاستمارة (الاستبيان) و التي تمت معالجتها باستخدام برنامج SPSS21

و بالاستعانة ببرنامج أكسل و قد توصلوا إلى أهم النتائج و التي تتمثل في أن أهم مشاكل القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية هي عدم تبنى معايير القوائم المالية و تقارير تتلاءم مع المحاسبة الاجتماعية الى جانب عدم تقدير الإيرادات الاجتماعية و صعوبة قياس تكاليفها الاجتماعية.

◀ عائشة شراد ، 2015 ، " إنعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية " : 1

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محاسبة القيمة العادلة و أسباب التحول إلى القيمة العادلة وإبراز أهم نقاط القياس المحاسبي للقيمة العادلة كونه الوظيفة الأساسية في المحاسبة ، والتعرف على نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة و بيان أهم مزايا و عيوب كل نموذج . كما تهدف إلى تبيان أثر القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية و عرض أهم آراء العينة حول أثر القياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية ، حيث كانت عينة الدراسة متكونة من مجموعة من الأكاديميين و المهنيين .
توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

¹ عائشة شراد ، إنعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية ، مذكرة ماستر ، جامعة حمة لخضر ، الوادي ، 2015 .

- صعوبة تطبيق مفهوم القيمة العادلة و هذا يرجع إلى حداثة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ، و إلى نقص وعي و إهتمام المجتمع المحاسبي الجزائري بالمعايير المحاسبية الدولية ، إضافة إلى ذلك عدم توفر أسواق مالية نشطة في الجزائر .
- يؤدي إستخدام القيمة العادلة إلى جعل القوائم المالية أكثر ملائمة لإتخاذ القرار و كذلك معلمات ذات قيمة تنبؤية عالية .
- تهدف عملية القياس بالقيمة العادلة إلى إظهار الحسابات بقيمة أقرب ما يمكن من الواقع .
- أن لنموذج القيمة العادلة أثر جيد على خصائص جودة المعلومات ، و لكن بشرط توفر الأسواق المالية الفعالة ، و توفر القوانين و التشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة المؤسسات المطبقة لمعايير القيمة العادلة .
- يتم تحديد القيمة العادلة للأصل في حالة سوق نشط بناءا على سعر العرض الحالي الموجود في السوق ، أما في حالة سوق غير نشطة فيتم الإستعانة بأسعار أصل آخر مماثل للأصل المنخفض قيمته .
- هناك إجماع من أغلبية مجتمع الدراسة على أن القيمة العادلة توفر المعلومات مالية ملائمة إلا أن البيئة المحاسبية الجزائرية غير مهيأة لتطبيقها لوجود عدة مشاكل و تحديات .
- كل من التكلفة التاريخية و القيمة العادلة لهما مزايا مما أدى إلى الإعتماد عليهما في القياس المحاسبي .

◀ سي محمد لخضر ، 2017 ، " أسس و قواعد التقييم المحاسبي " 1 :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأسباب الكامنة وراء تعدد بدائل التقييم المحاسبي و تحديد أسباب إستمرار طريقة التكلفة التاريخية كطريقة مرجعية في التقييم المحاسبي وكذا مناقشة دور طرق القياس المعدلة للتكلفة التاريخية و تحليل مقومات طريقة القيمة العادلة ، تمت دراسة الحالة للمديرية الفرعية لتوزيع الكهرباء و الغاز بالوادي . توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- أنه لا يمكن تحديد أهداف المحاسبة المالية من فراغ ، و إنما يجب إستنباطها من حاجات المستفيدين من المعلومة المنتجة بواسطة المحاسبة المالية . و بدون الربط بين أهداف المحاسبة المالية و حاجات المستفيدين من المعلومات فمن المحتمل أن تؤدي المعايير المحددة إلى إنتاج معلومات غير ملائمة لإحتياجات المستفيدين . و تبين في النهاية أنه لكي تكون أهداف المحاسبة المالية ناجحة كأساس لبناء معايير التقييم و القياس تكون قابلة للتطبيق ، يجب أن تكون تلك الأهداف منسجمة مع محيطها العام و أن تتوفر في التقارير المالية الخصائص النوعية التي تضمن لها أن تكون مفيدة لإتخاذ القرارات .
- تتعدد الدراسات و التحليل التي أجريت على مدار مختلف مراحل تطور المحاسبة حول موضوع طرق التقييم التي تستخدم في تحديد قيمة بنود القوائم المالية التي يفترض بها أن تعكس حقيقة ما للوحدة الإقتصادية من أصول و ما عليها من إلتزامات ، و ما هو مقدار الربح المحقق في ظل الظروف السائدة و أنه من غير السهل إيجاد طريقة تقييم محاسبية واحدة تجمع بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .
- تزايد المخاوف من الممارسات المحاسبية التي تعتمد على التقديرات في تخصيص (توزيع) التكاليف على مختلف الدورات المالية .

◀ محمد زايد، 2014، " القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " 2

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي مع إبراز أهم نقاط القوائم المالية ودورها في إتخاذ القرارات الإقتصادية والتعرف على الكشوف المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي و كذا المساهمة في توفير المادة العلمية الخاصة بالنظام المحاسبي المالي وكيفية تطبيقه في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، كما تهدف إلى التعرف على مائة القياس المحاسبي كونه وظيفة أساسية في المحاسبة و إيضاح كيفية تقييم عناصر القوائم الدالية وفق النظام المحاسبي المالي ، حيث كانت هذه الدراسة تحليلية نقدية .

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية أحدث تغيرا جذريا في حصيله القوائم المالية .
- ظهور حسابات جديدة في النظام المحاسبي المالي متوافقة مع تطورات المؤسسات .

¹ سي محمد لخضر ، أسس و قواعد التقييم المحاسبي ، مذكرة دكتوراه ، جامعة حمة لخضر ، الوادي ، 2017 .

² محمد زيد ، القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر ، جامعة حمة لخضر ، الوادي ، 2014 .

- تحديد القيم المتعلقة بكل عنصر من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية .
 - طرق قياس القوائم المالية يعطي مصداقية أكبر وشفافية صدق في المعلومات .
- ← سفيان زرقون ، 2015 ، " إشكالية القياس المحاسبي للأصول الثابتة في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) " 1 :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على القياس المحاسبي و الأصول الثابتة و كذا معرفة بديل القياس المحاسبي الملائم للواقع الاقتصادي الجزائري و عرض لأهم آراء العينة حول التكلفة التاريخية و القيمة العادلة ، حيث كان الدراسة الميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة .
توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر ، كانت مهمة للتطور المحاسبي وذلك بتبني المعايير المحاسبية الدولية
- تم الاعتماد على التكلفة التاريخية على مدى فترة زمنية طويلة ولهذا بما تتمتع بها من موثوقية عالية
- كل من التكلفة التاريخية و القيمة العادلة يعتمد عليهما في عملية القياس المحاسبي وذلك لهما مزايا عديدة .
- ضرورة إعادة التقييم وفق القيمة العادلة ، لان ذلك يعبر عن الوضعية المالية الحقيقية .
- صعوبة تطبيق مفهوم القيمة العادلة وهذا يرجع إلى حداثة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية . الجزائرية ، لان المجتمع الجزائري لا يهتم بالمعايير المحاسبية الدولية ، وهذا يرجع لنقص التكوين و التعليم في المحاسبة بالإضافة إلى عدم توفر أسواق مالية نشطة في الجزائر .
- هناك إجماع قام من أغلبية المستجوبين على أن القيمة العادلة توفر لنا تقارير مالية ذات معلومات مهمة وملائمة للمستخدمين .

← قويدري بوحفص ، 2015 ، " تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية " 2 :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على القياس المحاسبي وأهم بدائله وتبيان مزايا و عيوب كل من التكلفة التاريخية و القيمة العادلة و كذا معرفة بديل القياس المحاسبي الملائم للواقع الاقتصادي الجزائري و عرض لأهم آراء العينة حول التكلفة التاريخية و القيمة العادلة ، حيث كان الدراسة لعينة من المهتمين بالمحاسبة في ولايتي ورقلة و الوادي .
توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر كانت مهمة للتطور المحاسبي وذلك بتبني المعايير المحاسبية الدولية .
- صعوبة تطبيق مفهوم القيمة العادلة وهذا راجع إلى حداثة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ، وكذلك نقص وعي واهتمام المجتمع المحاسبي الجزائري بالمعايير المحاسبية الدولية ، بالإضافة إلى عدم توفر أسواق مالية نشطة في الجزائر .
- أغلبية مجتمع الدراسة مع استخدام التكلفة التاريخية .
- تم الاعتماد على التكلفة التاريخية على مدى فترة زمنية طويلة وهذا لموثوقيتها العالية .
- هناك إجماع من أغلبية مجتمع الدراسة على أن القيمة العادلة توفر معلومات مالية ملائمة إلا أن البيئة المحاسبية الجزائرية غير مهيأة لتطبيقها لوجود عدة مشاكل و تحديات .

← كروش خديجة ، 2018 ، " إشكالية القياس المحاسبي للتبثبات العينية و المعنوية وفق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية " 3 :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المشاكل المتعلقة بالقياس المحاسبي بالتكلفة التاريخية وهذا نظرا أنها تمهد إلى التخلي عنها ، ويرجع هذا إلى عدم موثوقية القياس المحاسبي بعد تطبيقها وكذا التعرف على مفهوم القيمة العادلة، والمبررات التي أدت إلى التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة دراسة مدى إمكانية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، والصعوبات التي تواجه تطبيقها ، حيث تمت دراسة الحالة لمؤسسة مطاحن الواحات بتقوت .

¹ سفيان زرقون ، إشكالية القياس المحاسبي للأصول الثابتة في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015 .

² قويدري بوحفص ، تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014 .
³ كروش خديجة ، إشكالية القياس المحاسبي للتبثبات العينية و المعنوية وفق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2018 .

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- القيمة العادلة هي مفهوم جديد على مؤسسة مطاحن الواحات ولا يتم إعتماها نظرا لعدم جاهزية الأسواق المالية .
- يجب إعادة تقييم ممتلكات المؤسسة الإقتصادية وفق القيمة العادلة، لأن هذا يعبر عن الوضعية المالية والحقيقية للمؤسسة محل الدراسة .
- التقييم في المؤسسة مطاحن الواحات يكون على أساس التكلفة التاريخية منذ لحظة دخول التثبيتات للمؤسسة .
- إعتما الإهلاك الخطي للتثبيتات سواء كانت المادية أو المعنوية لأن الإدارة الجبائية لا تعترف بالإهلاك أو خسائر القيمة .

◀ سبباق مريم ، 2017 ، " إشكالية القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة في البيئة المحاسبية الجزائرية : 1" :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قواعد تقييم الأصول غير الملموسة (التثبيتات المعنوية) و المعالجة المحاسبية لها وكذا التعرف على واقع القياس المحاسبي لها في البيئة المحاسبية الجزائرية حيث كانت عينة الدراسة متكونة من مجموعة من المحاسبين و محافظي الحسابات في الجنوب الشرقي الجزائري و بالتحديد ورقلة ، حاسي مسعود ، تقرت .

توصلت هذه الدراسات إلى النتائج التالية :

- يعد إعتما أساس التكلفة التاريخية أكثر ملائمة و أسهل طريقة لقياس التثبيتات المعنوية و هذا يظهر من خلال النتائج التالية :

✓ من الإنتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية إن الإعتما عليها كأساس للقياس المحاسبي من شأنه إسقاط الكثير من الأصول غير الملموسة من القوائم المالية ، لأن إشتراط حدوث عملية التبادل من طرف آخر قبل الإعترا بأي تغيير في عناصر الميزانية سوف يستبعد كثيرا من القيم من السجلات المحاسبية ، و من أمثلة ذلك شهرة المحل .

✓ نتائج الدراسات التطبيقية المتحصل عليها تبين أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن التكلفة التاريخية أسهل وسيلة للقياس المحاسبي و إعتماها على الدقة و الثبات جعلها أكثر موثوقية للقياس ، فإن المحاسبين يتمسكون بالتكلفة التاريخية كأداة للقياس المحاسبي للتثبيتات المعنوية خصوصا في التسجيل في ظل النظام المحاسبي المالي .

- تعتبر القيمة العادلة هي النموذج الأنسب لعملية القياس المحاسبي للتثبيتات المعنوية من و هذا يظهر من خلال النتائج التالية :

✓ نصت القوانين الجزائرية على تطبيق القيمة العادلة من خلال الإصلاحات الإقتصادية التي مست قانون المحاسبة بعد تبنيها للنظام المحاسبي المالي لما تحققه من مزايا لمجرات البيانات . كإعادة تقييم الأصول بالقيمة العادلة يعطي صورة صادقة للمؤسسة و توفر معلومة مالية ملائمة .

✓ نتائج الدراسة التطبيقية المتحصل عليها تبين أن أفراد عينة الدراسة أبدوا إتفاقهم على العبارات التي تتمحور حول أن المعلومة المقدمة وفق القيمة العادلة تساعد على التمثيل الصادق لها كما أن القياس المحاسبي وفقها يساعد على إتخاذ القرار .

- لا تتوفر في البيئة المحاسبية الجزائرية مقومات تطبيق القيمة العادلة من و هذا يظهر من خلال النتائج التالية :

✓ من الإنتقادات الموجهة للقيمة العادلة عدم إتساقها مع العديد من الأسس و المبادئ المحاسبية ، كما يشترط لتطبيق القيمة العادلة كأساس محاسبي توفر سوق نشط .

✓ نتائج الدراسة التطبيقية المتحصل عليها تبين أن أفراد عينة الدراسة إتفقوا على أن البيئة المحاسبية الجزائرية تواجه عدة صعوبات لتطبيقها مما أوجد إشكال في إعتماها كأساس لقياس التثبيتات المعنوية و هذا لعدم توفر سوق كفاء .

¹ مريم سبباق ، إشكالية القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة في البيئة المحاسبية الجزائرية ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 2017 .

المطلب الثاني: الدراسات عربية و الاجنبية

◀ **إيناس عبد الله حسن، مقداد الجليلي بعنوان أشكال التحيز في النظام المحاسبي الموحد بالعراق** هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر الإلزام بتطبيق النظام المحاسبي الموحد، و انعكاس ذلك على التقارير المحاسبية، باعتبارها تمثل الوسيلة الأساسية للمحاسبة في تأدية وظيفتها في إيصال المعلومات المحاسبية. وتم التوصل إلى أهم النتائج:

- وجود مجموعة من المعالجات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي الموحد تؤثر على دقة القياس و بالتالي دقة البيانات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية.

- خلو القوائم المالية من أي إشارة عن أثر التضخم على المعاملات الاقتصادية.

◀ **دراسة زهير خضر ياسين، 2010، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة**

تهدف هذه الدراسة لمعرفة واقعية و سلامة القياس المحاسبي و التنبؤ بالمتغيرات التي تؤثر على قيمة المؤسسة في ظل قصور مفهوم و تطبيق منهج التكلفة التاريخية ، حيث جاءت هذه الدراسة للوقوف على أهمية تطبيق منهج المحاسبة عن القيمة العادلة و التعريف بمحاسبة المشتقات في المؤسسات و ذلك بالاعتماد على الأسلوب الاستقرائي الوصفي مع بيان مدى تطابق ذلك مع جاء به النظام الموحد في العراق و المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية و القواعد المحاسبية العراقي و تقديم مقترح لتحديث ما هو مطبق في العراق بهذا الصدد و تطويره باتجاه الأخذ بمحاسبة المشتقات من خلال تعميق البحث الأكاديمي بالموضوع و تطوير تطبيق العملي في نظام محاسبي موحد، ز كان من أبرز نتائج الدراسة أن التكلفة التاريخية كأساس للتسجيل و القياس المحاسبي لم تعد قادرة على مواكبة المتغيرات المالية و الاقتصادية التي يمر به العالم مما دفع بالفكر المحاسبي إلى طرح بديل و هو القيمة العادلة و محاسبة المشتقات كما ان المعايير المحاسبية الدولية فد واكبت هذا المتغير في العالم و اصدرت عدة معايير لتنظيم هذه الحالة

◀ **Munadhil Alsalim 2015 Personal Characteristics of Accountants and theirs Impact on Measurement, and Accounting Disclosure**

تمثلت إشكالية الدراسة في الآتي : هل التحيز الشخصي للمحاسب يؤثر على قدرته على فهم و تطبيق طرق المحاسبة فيما يتعلق بالحصول على القياس المناسب والكشف عن النتائج ، حيث اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي من خلال استبيان تم توزيعه على مجموعة من المتخصصين الماليين في مجال المحاسبة وكذا مجموعة من الشركات ، فيما تمثل هدف الدراسة في معرفة مدى تأثير التحيز الشخصي للمحاسبين على دقة وصحة المعلومات التي يتم الكشف عنها في القوائم المالية ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة كانت إجابات أعضاء العينة تختلف من شخص لآخر مما يشير إلى تقلبات واضحة في تقييمات أعضاء عينة الدراسة الأهمية متغيرات الدراسة ، الصفات الشخصية للمحاسب تؤثر بشكل كبير في القياس خاصة في الحالات التي لا توجد فيها قواعد تضبط العملية هنالك نجد أحيانا اختلاف كبير من محاسب لآخر².

المطلب الثالث : علاقة الدراسات السابقة بالدراسات الحالية

يعد موضوع القياس المحاسبي من المواضيع المهمة التي اهتمت بها المنظمات المهنية المحاسبية و الجهات الأكاديمية في الدول العربية ، كون أن موضوع القياس المحاسبي هو مشكل تسبب في تدهور النظرية المحاسبية منذ القرن العشرين وإلى غاية يومنا هذا .

وفي الدراسات السابقة التي تم التعرض إليها نجد انها في الغالب ركزت على بدائل القياس المحاسبي في النظام المالي ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية ومنها من اهتم بدراسة القياس المحاسبي ، ومنها من اهتم بتحيز النظام المحاسبي وتعددت طرق الدراسات التطبيقية بين دراسات الحالة والدراسات الميدانية

¹ - ايناس عبد الله حسن مقداد الجليلي ، اشكال التحيز في النظام المحاسبي الموحد بالعراق ، مجلة تنمية الرافدين العدد رقم 69 سنة 2002

² - Munadhil Alsalim 2015 Personal Characteristics of Accountants and theirs Impact on Measurement, and Accounting Disclosure Research Journal of Finance and Accounting ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 22222847 Vol.6, No.16, 2015

ركزت هذه الدراسة على وجه الخصوص موضوع القياس المحاسبي وأثر التحيز الشخصي عليه ، كما تناولت الدراسة التحيز في النظام المحاسبي . وتمت الدراسة التطبيقية برصد آراء المختصين والمهنيين بالمحاسبة حول أثر التحيز على القياس في قطاع التأمين بالبيئة الجزائرية.

خلاصة الفصل :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة النظرية و الخاصة بأثر التحيز الشخصي على القياس المحاسبي حيث أتضح لنا إن القياس يسعى دائما إلى إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية و هذا من خلال اختيار القواعد المناسبة للقياس المحاسبي و الطرق الأكثر ملائمة لتوفير معلومات محاسبية صادقة تساعد مستخدمي القوائم المالية و المستثمرين على اتخاذ القرارات المناسبة و السليمة و عليه فإن الجدل القائم في موضوع القياس المحاسبي و اختيار الطريقة المناسبة و إظهار المعلومات بشكل دقيق حيث إن التحيز الشخصي له أثر كبير على تضليل المعلومات إذا لم يكن مضبوط بقواعد و يرتبط تحيز القياس المحاسبي بثلاث مصطلحات و هي الموضوعية ، الموثوقية ، الحياد و في حالة توفرهم يختفي التحيز و في حالة غياب إحداهم يظهر التحيز.

أما الجزء الثاني فعرضنا فيه بعض الدراسات السابقة و التي تعرضت للموضوع و كذا علاقة الدراسة بتلك الدراسات و في الفصل الثاني سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الدراسة التطبيقية من أجل إيضاح إشكالية القياس و أثر التحيز القائم به.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية للتحيز الشخصي في القياس
المحاسبي في شركات التأمين

تمهيد :

بعد التطرق إلى الأدبيات النظرية للتحيز الشخصي و القياس المحاسبي في الفصل الأول والتعرض إلى واقع القياس المحاسبي في قطاع التأمين في البيئة المحاسبية الجزائرية وعرض جملة من الدراسات السابقة، يأتي هذا الفصل لتحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة وعرضها من أجل التعرف على تأثير التحيز الشخصي على القياس المحاسبي في قطاع التأمين في البيئة الجزائرية ، ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل سوف نقوم بإسقاط المفاهيم النظرية في الجانب التطبيقي للرد على تساؤلاتنا باستخدام الاستبيانات ، و عرض نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي أفرزتها الاستبيانات من خلال استقصاء آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة .

من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل ما يلي :

- **المبحث الأول : الطرق والأدوات المستخدمة .**
- **المبحث الثاني :النتائج و المناقشة .**

المبحث الأول : الطرق و الأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول : الطرق المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا المطلب المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة الميدانية و التعريف بمجتمع الدراسة وعينتها وكذا نوعها بالإضافة إلى أسلوب ومصادر جمع البيانات و المعلومات .

الفرع الأول : منهج الدراسة

نظرا لطبيعة هذه الدراسة والأهداف المبتغى تحقيقها من خلال الموضوع الذي نتناول فيه تأثير التحيز الشخصي على القياس المحاسبي من وجهة نظر محاسبي قطاع التأمين و محاسبي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير اجراء ، تم إعتد على المنهج الوصفي التحليلي في شقه النظري ، حيث تم الإطلاع على الدراسات المختلفة في مجال القياس المحاسبي و التحيز ، وتطبيق المنهج التحليلي في جانبه التطبيقي المتعلق بتحليل الإستبيان الذي تم إعداده لهذا الغرض وتحليله بواسطة استخدام برنامج إحصائي للعلوم الاجتماعية **Spss** .

المصادر الأولية: تم التوصل إليها من خلال البحث الميداني الذي قمنا به حيث تم توزيع الإستبيان على عينة الدراسة بهدف تجميع المعلومات اللازمة لموضوع بحثنا ثم تفرغها ومعالجتها عن طريق البرنامج الإحصائي

المصادر الثانوية: من أجل معالجة الإطار النظري توجهنا إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في المقالات العلمية والمجلات ودراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع وكذا الكتب والمراجع العربية والأجنبية ومواقع الإنترنت.

الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

أولا : مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة على أنه جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع البحث فالمجتمع المستهدف في هذه الدراسة يضم محاسبي مؤسسة التأمين بورقلة ، خبراء محاسبين و محاسبين معتمدين و محافظي حسابات و قد شملت الدراسة الإطار العاملة ببعض شركات التأمين من فئة الإطارات المحاسبية و المالية و مكاتب المحاسبية و كل من له علاقة بالقياس المحاسبي .

ثانيا : عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 51 إستمارة إستبيان شملت الفئات المعنية (محاسبي شركات التأمين(saa) بورقلة ، محاسبي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء بورقلة) بعض مكاتب المحاسبين و المهتمين بالمجال القياس المحاسبي .

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة

الفرع الأول : إعداد و هيكلية الإستبيان

تعتبر إستمارة الإستبيان الأداة الرئيسية التي يتم الإعتماد عليها عند القيام بجمع البيانات والمعلومات من الواقع حول موضوع الدراسة ، لذا قامنا بإعداد أداة الدراسة لمعرفة تأثير التحيز الشخصي على القياس المحاسبي ليكون الإستبيان دقيق ومنظم في شكله العلمي من حيث البساطة ، الوضوح والمضمون ، وقد تم إعداد الإستبيان عبر المراحل التالي :

- تجميع المعلومات من الدراسات والبحوث الجامعية السابقة .
- إعداد الاستبيان الأولي بالتشاور مع المشرف .
- عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة .
- إخراج الإستبيان في شكله النهائي .
- توزيع الإستبيان على أفراد العينة .

نشر إستمارة الإستبيان: إعتدنا على عدة طرق عند توزيع إستمارات الإستبيان يمكن توضيحها فمالي :

المقابلة الشخصية : وهذا من خلال التسليم المباشر للإستمارة إلى المستجوب و محاولة شرح الهدف من توزيعها .

التسليم الغير مباشر : وهذا من خلال إيداع إستمارة الإستبيان في العديد من المؤسسات محل الدراسة وكذا و نظرا للوضع الصحي التي تمر به البلاد اعتمدنا على توزيع الاستبيان عن طريق الاستبيان الالكتروني .

هيكل الإستبيان : تضمنت استمارة الاستبيان 18 سؤالاً توزعت على محورين رئيسيين ، و لقد تم صياغة الأسئلة وفقا لأنواع المتعارف عليها ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي :

تم إعداد الاستبيان حول " مدى تأثير التحيز الشخصي على القياس المحاسبي " و لقد قسم الإستبيان إلى جزئين رئيسيين كما يلي :

الجزء الأول : حول المعلومات المؤهل العلمي والخبرة و التخصص الأكاديمي و الوظيفة لعينة الدراسة.
الجزء الثاني : يضم محورين.
 المحور الأول : يضم تسعة أسئلة.
 المحور الثاني : يضم تسعة أسئلة.

تم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي لقياس إستجابات المبحوثين لفقرات الإستبيان حسب جدول الآتي :

الجدول رقم 02 سلم ليكارت الثلاثي

| غير موافق | محايد | موافق | الإستجابة |
|-----------|-------|-------|-----------|
| 1 | 2 | 3 | الدرجة |

المصدر : من إعداد الطالب

الفرع الثاني : الأدوات الإحصائية المستعملة

بغرض الحصول على نتائج لدراستنا قمنا بمعالجة بيانات الدراسة بإجراء مجموعة من الإختبارات الإحصائية نذكر منها :

- أساليب الإحصاء الوصفي للتعرف على خصائص العينة من خلال التكرارات والنسب المئوية .
- إختبار ألفا كرونباخ لمعرفة الثبات بين فقرات الإستبيان .
- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الاستبيان .
- اختبار T-test

الفرع الثالث : ثبات الإستبانة

يرمي ثبات الأداة إلى التحقق من إمكانية الحصول على نفس البيانات في حالة توزيعها على نفس العينة وفي نفس الظروف ، معامل الثبات ألفا يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ، فإذا لم يكن هنالك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل ستكون مساوية للصفر ، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح ، وكلما إقتربت قيمة المعامل من الواحد كلما كان الثبات مرتفعا وكلما إقترب من الصفر كان الثبات منخفضا .

و الجدول الموالي يبين معامل الثبات ألفا كرونباخ لهذه الدراسة .

الجدول 03 معامل الثبات ألفا كرونباخ

| ألفا كرونباخ | عدد الفقرات |
|--------------|-------------|
| 0.828 | 18 |

المصدر من مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل ألفا كرونباخ ذو مستوى ممتاز من الثقة و الثبات حيث فاقت النسبة 0,60 و هي النسبة المرجعية التي انطلقا منها يعبر عن الصدق و الثبات حيث بلغت نسبته في هذه الدراسة 0.828 و هذا يعني أنه في حالة ما إذا ما تم توزيع هذه الإستبانة من جديد على نفس العينة و في نفس الظروف فإن 82% منهم سيعيدون نفس إجابة .

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها

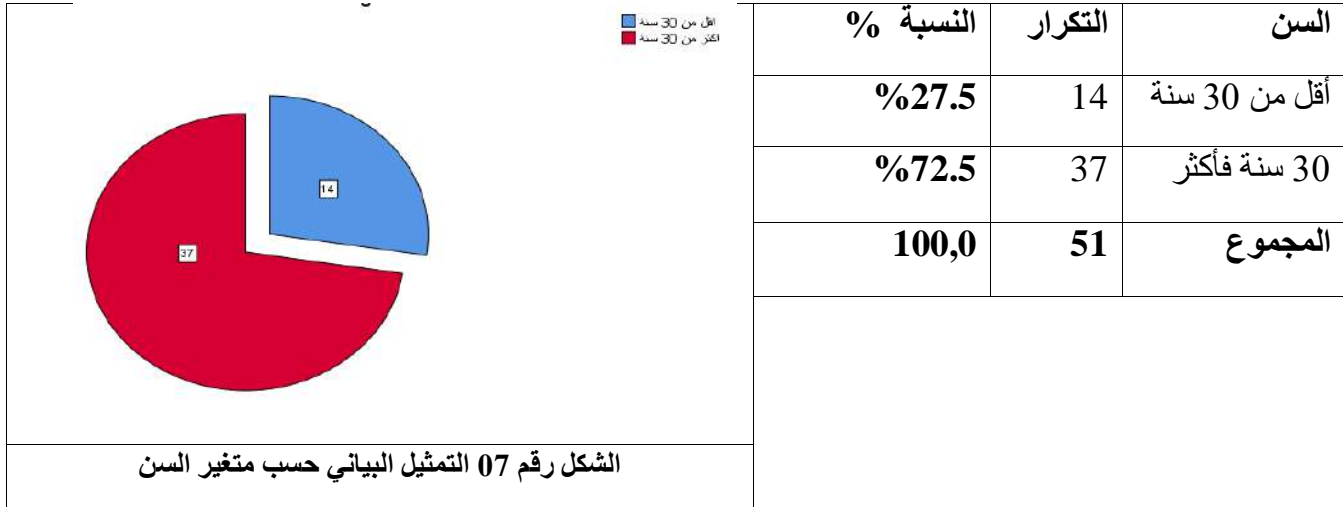
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

سنحاول في هذا المطلب أن نقوم بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية : السن ، المؤهل العلمي ، الوظيفة ، الخبرة .

الفرع الأول : الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

أولاً : توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

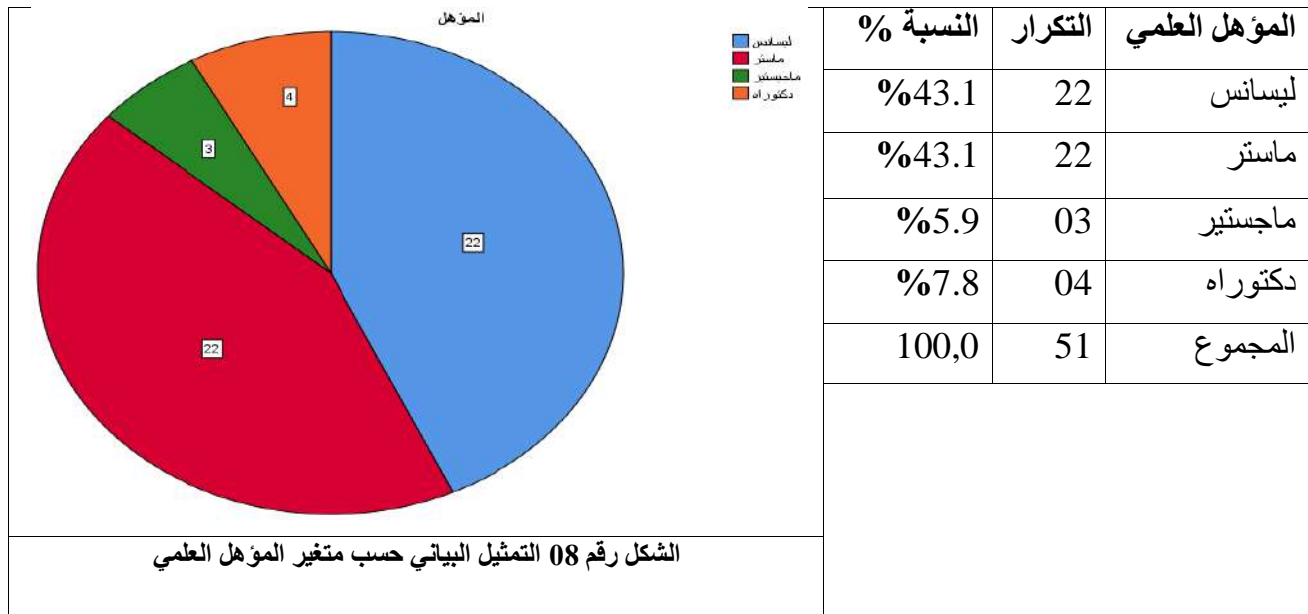
الجدول رقم 04 توزيع أفراد العينة حسب متغير السن



نلاحظ من خلال الجدول 04 و الشكل المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب متغير السن أن أغلبية أفراد عينة الدراسة كانت من (30 سنة فأكثر) بنسبة (72.5%) و الباقي بنسبة (27.5%) للأفراد (الأقل من 30 سنة).

ثانياً : توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم 05 توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي



نلاحظ من خلال الجدول 05 و الشكل المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي أن ما نسبته (43.1%) كانت لحملة شهادة ليسانس و هي الفئة الأكثر تكراراً في أفراد العينة ثم يليها حملة شهادة الماجستير بنسبة (43.1%) ثم تليها حملت شهادة الماجستير و الدكتوراه بنسب (5.9%) و (7.8%) على التوالي .

ثالثاً : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الجدول رقم 06 توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

| الوظيفة | التكرار | النسبة % |
|---------|---------|----------|
| معلمي | | |
| مالي | | |

| | | | |
|--|-------------|----|-------|
| | إطار محاسبي | 41 | 80.6% |
| | إطار مالي | 10 | 19.4% |
| | المجموع | 51 | 100,0 |
| الشكل رقم 09 التمثيل البياني حسب متغير الوظيفة | | | |

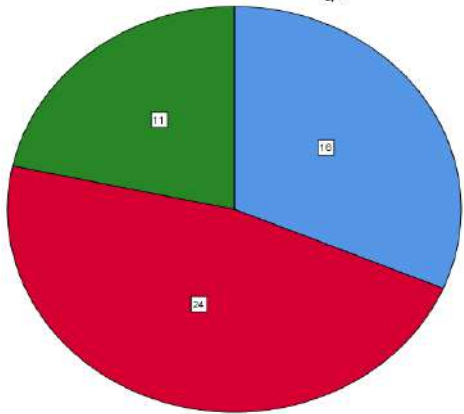
المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول 06 و الشكل المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة أن معظم أفراد العينة يمارسون وظيفة محاسبة حيث بلغت النسبة (80.6%) وتليها نسبة (19.4%) الذين يمارسون وظيفة مالية.

رابعاً : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الجدول رقم 07 توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

| الخبرة | التكرار | النسبة % |
|-------------------|---------|----------|
| أقل من 5 سنوات | 16 | 31.4% |
| من 5 إلى 10 سنوات | 24 | 47.1% |
| أكثر من 10 سنوات | 11 | 21.6% |
| المجموع | 51 | 100,0 |



الشكل رقم 10 التمثيل البياني حسب متغير الخبرة

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول 07 و الشكل المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة أن مانسبته (47.1%) من أفراد العينة ذوي خبرة (من 5 إلى 10 سنوات) ، وتليها نسبة (31.4%) أصحاب خبرة (أقل من 5 سنوات) و تليها نسبة (21.6%) لأصحاب الخبرة (أكثر من 10 سنوات)

الفرع الثاني : عرض نتائج محاور الإستبيان

أولاً : عرض نتائج المحور الأول

الجدول رقم 08 نتائج المحور الأول

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الإتجاه |
|-------|---|-----------------|-------------------|---------|
| 2 | القواعد المحاسبية التي أقرها النظام المحاسبي و المالي هي التي يتبعها المحاسب. | 2.37 | .799 | موافق |
| 9 | يلجأ المحاسب للتقدير الشخصي في القياس. عند غياب قواعد محاسبية واضحة | 2.35 | .716 | موافق |
| 4 | يتبع المحاسب طريقة معينة و التي يراها مناسبة لتوفير معلومات ملائمة في حالة ان القواعد المحاسبية لا توفرها | 2.43 | .755 | موافق |

| | | | | |
|---|---|-------------|--------------|-------|
| 8 | تؤثر نوعية الخبرات وكذا القدرات وبالإضافة الى إمكانيات المحاسب على على عملية القياس المحاسبي بشكل عام | 2.39 | 0.723 | موافق |
| 7 | يسعى المحاسب إلى تطبيق سياسات و طرق محاسبية التي تتناسب خصوصيات المؤسسة | 2.41 | 0.726 | موافق |
| 3 | توجد تأثير للممارسات المحاسبية لدى المحاسب على مخرجات عملية القياس | 2.35 | 0.796 | موافق |
| 5 | تواجه عملية القياس في البيئة المحاسبية عوائق و تحديات خاصة قطاع التأمينات | 2.43 | 0.755 | موافق |
| 6 | تعتبر عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من أهم تحديات عملية القياس في القطاع | 2.45 | 0.730 | موافق |
| 1 | تتطلب عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من القائم على القياس التحكم في طرق تقدير و التنبؤ | 2.12 | 0.840 | موافق |
| | التحيز الخاص بالشخص القائم بالقياس | 2.36 | 0.798 | موافق |

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 07 نلاحظ مايلي :

1. تتطلب عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من القائم على القياس التحكم في طرق تقدير و التنبؤ: أبدى أفراد العينة حيادهم على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.12 و الانحراف المعياري 0.840
2. القواعد المحاسبية التي أقرها النظام المحاسبي و المالي هي التي يتبعها المحاسب: أبدى أغلب أفراد العينة موافقتهم على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.37 و الانحراف المعياري 0.799 .
3. توجد تأثير للممارسات المحاسبية لدى المحاسب على مخرجات عملية القياس: وافق أغلب أفراد العينة على حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.35 و الانحراف المعياري 0.796
4. يتبع المحاسب طريقة معينة و التي يراها مناسبة لتوفير معلومات ملائمة في حالة ان القواعد المحاسبية لا توفرها: أبدى أغلب أفراد عينة موافقتهم على هذه فقرة . بلغ متوسط حسابي 2.43 و إنحراف معياري 0.755
5. تواجه عملية القياس في البيئة المحاسبية عوائق و تحديات خاصة قطاع التأمينات: أبدى أفراد العينة موافقتهم على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.43 و الانحراف المعياري 0.755
6. تعتبر عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من أهم تحديات عملية القياس في القطاع: أبدى أفراد العينة موافقتهم على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.45 و الانحراف المعياري 0.730
7. يسعى المحاسب إلى تطبيق سياسات و طرق محاسبية التي تتناسب خصوصيات المؤسسة: كانت أغلب آراء أفراد العينة موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.41 و الانحراف المعياري 0.726
8. تؤثر نوعية الخبرات وكذا القدرات وبالإضافة الى إمكانيات المحاسب على على عملية القياس المحاسبي بشكل عام: أبدى أفراد العينة موافقتهم حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.39 و الانحراف المعياري 0.723
9. يلجأ المحاسب للتقدير الشخصي في القياس. عند غياب قواعد محاسبية واضحة: وافق أغلب أفراد العينة على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.35 و الانحراف المعياري 0.716

ثانيا : عرض نتائج المحور الثاني
الجدول رقم 09 نتائج المحور الثاني

المحور الثاني : التحيز الخاص بالقواعد المحاسبية

| رقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الإتجاه |
|-----|--|-----------------|-------------------|---------|
| 1 | يؤدي إعطاء أهمية نسبية لبعض البنود إلى التحيز في اختيار القواعد المحاسبية للقياس | 2.45 | 0.673 | موافق |
| 2 | توفر الطرق و السياسات المحاسبية المختلفة يؤدي إلى عدم الوضوح في السياسات الواجب إتباعها مما يؤدي بالمحاسب إلى استخدام تقديرات شخصية. | 2.35 | 0.770 | موافق |

| | | | | |
|---|--|-------------|-------------|-------------------|
| 3 | يبين النظام المالي و المحاسبي كل السياسات المحاسبية الواجب إتباعها في عملية القياس | 2.49 | 2.49 | 674. موافق |
| 4 | يساهم اتباع مبدأ الحيطة و الحذر في بعض البنود في رفع مستوى التحيز عند إتباع قواعد القياس المحاسبي. | 2.51 | 2.51 | 612. موافق |
| 5 | يساعد استخدام طرق القياس المحاسبية المناسبة إلى التقليل من مجالات التقدير الشخصي | 2.41 | 2.41 | 698. موافق |
| 6 | إتباع طريقة القياس وفق بديل من البدائل يؤدي إلى التحيز في عملية القياس | 2.43 | 2.43 | 700. موافق |
| 7 | تأخذ بعين الاعتبار القواعد المحاسبية الظروف الاقتصادية كالتضخم و الانكماش | 2.41 | 2.41 | 804. موافق |
| 8 | تعتمد عملية تقدير مخاطر عقد التأمين على قواعد مختلفة و متباينة أين تمثل تحديا جوهريا في عملية القياس المحاسبي لدى القطاع | 2.08 | 2.08 | 796. موافق |
| 9 | يمثل ضعف مستوى التحكم في طرق التقدير و التنبؤ لدى القائم بعملية القياس عامل مهم قد ينعكس على سلامة تطبيق القواعد المرتبطة بعملية تقدير مخاطر عقد التأمين | 2.22 | 2.22 | 783. موافق |
| | التحيز الخاص بالقواعد المحاسبية | 2.37 | 2.37 | 799. موافق |

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 09 نلاحظ مايلي :

1. تأخذ بعين الاعتبار القواعد المحاسبية الظروف الاقتصادية كالتضخم و الانكماش: أبدى أفراد العينة موافقتهم على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.41 و الإنحراف المعياري 0.804 .
2. تعتمد عملية تقدير مخاطر عقد التأمين على قواعد مختلفة و متباينة أين تمثل تحديا جوهريا في عملية القياس المحاسبي لدى القطاع: أبدى أفراد العينة موافقتهم على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.08 و الإنحراف المعياري 0.796
3. يمثل ضعف مستوى التحكم في طرق التقدير و التنبؤ لدى القائم بعملية القياس عامل مهم قد ينعكس على سلامة تطبيق القواعد المرتبطة بعملية تقدير مخاطر عقد التأمين: أبدى أفراد العينة موافقتهم على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.22 و الإنحراف المعياري 0.783 .
4. توفر الطرق و السياسات المحاسبية المختلفة يؤدي إلى عدم الوضوح في السياسات الواجب إتباعها مما يؤدي بالمحاسب إلى استخدام تقديرات شخصية: وافق أغلب أفراد العينة على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.35 و الإنحراف المعياري 0.770.
5. إتباع طريقة القياس وفق بديل من البدائل يؤدي إلى التحيز في عملية القياس: وافق أغلب أفراد العينة على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.43 و الإنحراف المعياري 0.700
6. يساعد استخدام طرق القياس المحاسبية المناسبة إلى التقليل من مجالات التقدير الشخصي: أبدى من أفراد العينة موافقتهم على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.41 و الإنحراف المعياري 0.698
7. يبين النظام المالي و المحاسبي كل السياسات المحاسبية الواجب إتباعها في عملية القياس: أبدى أفراد العينة موافقتهم على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.49 و الإنحراف المعياري 0.674
8. يؤدي إعطاء أهمية نسبية لبعض البنود إلى التحيز في اختيار القواعد المحاسبية للقياس: أبدى أفراد العينة موافقتهم على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.45 و الإنحراف المعياري 0.673
9. يساهم اتباع مبدأ الحيطة و الحذر في بعض البنود في رفع مستوى التحيز عند إتباع قواعد القياس المحاسبي: وافق أغلب أفراد العينة على هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.51 و الإنحراف المعياري 0.612

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة

الفرع الأول : مناقشة نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

أولاً : مناقشة متغير السن
تمتاز عينة الدراسة بالنضج و الوعي اللازمان للإجابة على فقرات الإستبيان .

ثانياً : مناقشة متغير المؤهل العلمي
إحتوت العينة على حملت شهادتي الدكتوراه و الماجستير مما يجعل العينة كفاة و مؤهلة لفهم و إستيعاب الإستبيان .

ثالثاً : مناقشة متغير الوظيفة
نرى أن العينة عبارة عن إطارات في المحاسب و كذا تتضمن إطارات في المالية و هذا يشير إلى أن أفراد العينة مناسبة للإجابة على هذا الإستبيان .

رابعاً : مناقشة متغير الخبرة
العينة تضم أفراد يتمتعون بخبرة تزيد عن 10 سنوات مما يجعل الإجابات أكثر دقة وأكثر مصداقية و واقعية مما يؤثر إيجابياً على نتائج الدراسة .

الفرع الثاني : مناقشة نتائج محاور الإستبيان

أولاً : مناقشة نتائج المحور الأول : وهذا حسب الجدول رقم 10 التالي:

| النتائج | مناقشة وتفسير نتائج |
|---|---|
| الفقرة 1 : القواعد المحاسبية التي أقرها النظام المحاسبي و المالي هي التي يتبعها المحاسب. | يبين الالتزام على احترام الاحكام والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في بيئة الاعمال |
| الفقرة 2 : يلجأ المحاسب للتقدير الشخصي في القياس. عند غياب قواعد محاسبية واضحة | من اجل التحكم او الترجيح حيث يكون للتقدير الشخصي أهمية في تعزيز الملاءمة. |
| الفقرة 3 : يتبع المحاسب طريقة معينة و التي يراها مناسبة لتوفير معلومات ملائمة في حالة ان القواعد المحاسبية لا توفرها | تنص القواعد المحاسبية على الطرق المناسبة محاسبياً غير ان بعض العمليات تتطلب خصائص فنية مثل عقد التأمين. |
| الفقرة 4 : تؤثر نوعية الخبرات وكذا القدرات وبالإضافة الى إمكانيات المحاسب على عملية القياس المحاسبي بشكل عام. | تساهم مستويات الخبرة في التعزيز التطبيق السليم للقواعد والاحكام المحاسبية مما يوجد اختلاف عند تباين المستويات والخبرات. |
| الفقرة 5 : يسعى المحاسب إلى تطبيق سياسات و طرق محاسبية التي تتناسب خصوصيات المؤسسة. | تنص القواعد وسياسات المحاسبية على اجراءات المناسبة محاسبياً غير ان بعض العمليات المنكررة تتطلب خصائص فنية مثل عقد التأمين مما يجعل المؤسسة معنية بمحاسبة خاصة تتكيف مع طبيعة العمليات فيها. |
| الفقرة 6 : توجد تأثير للممارسات المحاسبية لدى المحاسب على مخرجات عملية القياس | تساهم مستويات الخبرة في التعزيز مخرجات عملية القياس مما يوجد اختلاف عند تباين المستويات والخبرات بين المحاسبين عند انجاز عملية القياس |
| الفقرة 7 : تواجه عملية القياس في البيئة المحاسبية عوائق تحديات خاصة قطاع التأمينات | يتميز قطاع التأمين بخصوصية فنية حيث يتطلب بعض القواعد والسياسات الخاصة كما ان الجانب المحاسبي يعتبر من المجالات الأكثر احتياج للأفكار محاسبية تساهم في تعزيز المعرفة في هذا القطاع . |
| الفقرة 8 : تعتبر عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من | يرتبط نمو شركات التأمين بالتحكم في حجم التزاماتها |

| | |
|---|--|
| أهم تحديات عملية القياس في القطاع | عند مواجهة مخاطر وثيقة التأمين مما يتطلب تركيز خاص حول تلك الآلية من خلال تقدير دقيق للمخاطر عقد التأمين. |
| الفقرة 9 : تتطلب عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من القائم على القياس التحكم في طرق تقدير و التنبؤ | للتحكم في حجم التزاماتها عند مواجهة مخاطر وثيقة التأمين مما يتطلب تركيز خاص حول التحكم في طرق تقدير و التنبؤ حيث تكون تلك الآلية من خلال تقدير مستقبلي دقيق للمخاطر عقد التأمين. |

ثانيا : مناقشة نتائج المحور الثاني: وهذا حسب الجدول رقم 11 التالي:

| النتائج | مناقشة وتفسير نتائج |
|--|---|
| الفقرة 1 : يؤدي إعطاء أهمية نسبية لبعض البنود إلى التحيز في اختيار القواعد المحاسبية للقياس | يعتبر مبدأ الأهمية النسبية من بين أهم المبادئ المستند إليها في تحديد البنود أين يكون التحيز أهم مخاطر الاختيار القواعد المحاسبية عند القياس. |
| الفقرة 2 : توفر الطرق و السياسات المحاسبية المختلفة يؤدي إلى عدم الوضوح في السياسات الواجب إتباعها مما يؤدي بالمحاسب إلى استخدام تقديرات شخصية، | يؤدي توفر اختلاف في الطرق و السياسات المحاسبية إلى عدم الوضوح في السياسات المحددة مما يتيح دور للمحاسب من أجل استخدام تقديرات شخصية. |
| الفقرة 3 : يبين النظام و المحاسبي و المالي كل السياسات المحاسبية الواجب إتباعها في عملية القياس | يعرض النظام المحاسبي المالي كل السياسات المحاسبية في عملية القياس بشكل مفصل . |
| الفقرة 4 : يساهم اتباع مبدأ الحيطة و الحذر في بعض البنود في رفع مستوى التحيز عند إتباع قواعد القياس | يعتبر مبدأ الحيطة و الحذر من بين أهم المبادئ المستند إليها في تحديد قواعد القياس أين يكون التحيز أهم مخاطر الاختيار القواعد القياس المحاسبي . |
| الفقرة 5 : يساعد استخدام طرق القياس المحاسبية المناسبة إلى التقليل من مجالات التقدير الشخصي | يتعزز مستوى الموضوعية في القياس بالحرص مجالات التقدير الشخصي (مخاطر الذاتية عند عملية القياس) من خلال تعويضها بطرق أكثر علمية و فنية تعزز الموضوعية في القياس المحاسبي. |
| الفقرة 6 : إتباع طريقة القياس وفق بديل من البدائل يؤدي إلى التحيز في عملية القياس يعتمد الاختيار لطرق القياس المحاسبي. | على اختيار احد الطرق وإقصاء الطرق الأخرى مما يجعل فشل عملية القياس ونجاحها مرتبط بقرار الاختيار الاولي . هذا ما يفقد ميزات الاختيار المناسب للطرق. |
| الفقرة 7 : تأخذ بعين الاعتبار القواعد المحاسبية الظروف الاقتصادية كالتضخم و الانكماش | تعتبر الظروف الاقتصادية كالتضخم و الانكماش من أهم العوامل المؤثرة المؤسسة حيث يمكن ان يرهن مستقبل تلك المؤسسات . حيث يتطلب الاخذ بخصوصية تلك الظروف. |
| الفقرة 8 : تعتمد عملية تقدير مخاطر عقد التأمين على قواعد مختلفة و متباينة أين تمثل تحديا جوهريا في عملية القياس المحاسبي لدى القطاع | ان اعتماد عملية تقدير مخاطر عقد التأمين على قواعد مختلفة و متباينة يمثل عدم التجانس في المخرجات مما يتطلب معالجة مهمة عند المقارنة بين المخرجات من تلك العمليات. |
| الفقرة 9 : يمثل ضعف مستوى التحكم في طرق التقدير و التنبؤ لدى القائم بعملية القياس عامل مهم قد ينعكس على سلامة تطبيق القواعد المرتبطة بعملية تقدير مخاطر عقد التأمين | ينعكس ضعف مستوى التحكم في طرق التقدير و التنبؤ لدى القائم بعملية القياس على سلامة تطبيق القواعد المرتبطة بعملية تقدير مخاطر عقد التأمين مما ينتج معلومات غير دقيقة و خاطئة لا تعكس الصورة الصادقة للمعاملات التي يقوم بها الكيان. |

اختبار فرضيات الدراسة :

المحور الأول:

- تؤثر نوعية الخبرات وكذا القدرات وبالإضافة الى إمكانيات المحاسب على عملية القياس المحاسبي بشكل عام.
- تعتبر عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من أهم تحديات عملية القياس في القطاع
- تتطلب عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من القائم على القياس التحكم في طرق تقدير و التنبؤ

المحور الثاني:

- يؤدي إعطاء أهمية نسبية لبعض البنود إلى التحيز في اختيار القواعد المحاسبية للقياس
- يساهم اتباع مبدأ الحيطة و الحذر في بعض البنود في رفع مستوى التحيز عند إتباع قواعد القياس
- إتباع طريقة القياس وفق بديل من البدائل يؤدي إلى التحيز في عملية القياس يعتمد الاختيار لطرق القياس المحاسبي.
- يمثل ضعف مستوى التحكم في طرق التقدير و التنبؤ لدى القائم بعملية القياس عامل مهم قد ينعكس على سلامة تطبيق القواعد المرتبطة بعملية تقدير مخاطر عقد التأمين

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تمكنا من الإجابة على إشكالية الموضوع المتمثلة في ما مدى تأثير التحيز على القياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية حيث قمنا بالإجابة عليها من خلال الاستبيان موزع على عينة الدراسة المكونة من محاسبين شركة التأمين saa ومحاسبي شركة التأمين CAAT ومحاسبي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء وتناولنا هذا الفصل من خلال مبحثين المبحث الأول تعرضنا فيه إلى الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية و المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات ولقد تبين لنا من خلال نتائج الاستبيان اعتماد المحاسبين على تقديراتهم الشخصية في حال غياب القاعدة التي تضبط عملية القياس مما يؤدي إلى التحيز و التي ينتج عنه نتائج غير معبر عنها بصورة صادقة

الخاتمة

توطئة :

تعتبر ظاهرة تحيز القياس من الظواهر العامة المرافقة لعملية القياس و مهما كان مجالها لكن بينما يكون تحيز القياس ضئيلا و بالإمكان تحديده و بقدر كبير من الدقة في القياس المحاسبي . فإنه غالبا ما يكون كبيرا و من الصعب قياسه و هذا بالطبع مرتبط إلى حد كبير بطبيعة القواعد المحاسبية المعتمدة من ناحية و ناحية أخرى بطبيعة القائم بعملية القياس (المحاسب)

من خلال هذه الدراسة حاولنا إلقاء الضوء على إشكالية أثر التحيز على القياس المحاسبي في قطاع التأمينات في البيئة المحاسبية الجزائرية ، من خلال معالجة الإشكالية المتمثلة في " مامدى تأثير التحيز الشخصي على القياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية لقطاع نشاط التأمينات ؟

لذا فإن مراعاة دقة في تحديد إطار محاسبي متكامل يكفل تضيق إطار الاجتهادات الشخصية تجنباً لتحيز في القياس المحاسبي ، فنجد أن القياس عرف على أنه قرن الأعداد بالأحداث و ذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة فلقياس أصل من أصول يكون أمام المحاسب بدائل مختلفة من القياس يؤدي كل منها إلى نتائج مختلفة ، و اختيار البدائل يخضع للغالب للاجتهاد الشخصي للمحاسب .

نتائج الدراسة :

من خلال الجانب النظري و الجانب التطبيقي توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :


- يلجأ المحاسب للتقديرات الشخصية في حال عدم توفر قواعد محاسبية واضحة تبيّن عملية القياس.
- تؤثر نوعية الخبرات و كذا القدرات و إمكانيات المحاسب على عملية القياس المحاسبي بشكل عام.
- تتطلب عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من القائم على القياس التحكم في طرق تقدير و التنبؤ.
- يساهم إتباع مبدأ الحيطة و الحذر و كذا اعتماد أهمية النسبية إلى رفع مستوى التحيز عند اختيار القواعد للقياس المحاسبي.
- ينعكس ضعف مستوى التحكم في طرق التقدير و التنبؤ لدى القائم بعملية القياس على سلامة تطبيق القواعد المرتبطة بعملية تقدر مخاطر عقد التأمين
- تعدد القواعد المحاسبية يؤدي إلى التحيز .

التوصيات :

- ✓ إعطاء أهمية أكبر للقياس المحاسبي و ذلك للدور الذي يلعبه في إعداد القوائم المالية ذات شفافية و مصداقية.
- ✓ الإعتماد على مكاتب متخصصة في القياس .
- ✓ توفير البيئة السليمة التي تضمن التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي .

آفاق الدراسة :

اثر التحيز على مخرجات النظام المحاسبي



قائمة المصادر
والمراجع

الكتب :

1. حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، دار الدولية للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2001
2. سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، ط1، دار المسيرة، عمان، 2011.
3. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ط1، دار السلاسل ، الكويت، 1990
4. عباس مهدي شيرازي ، مشاكل محاسبية معاصرة ، ط1، دار حامد ، عمان الأردن، 2004
5. علي رمضان محمد، المحاسبة المتقدمة، دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة، ط1 ، دار الحامد، عمان، 1997
6. محمد مطر ، موسى السيوطي، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس و العرض و الإفصاح ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الثانية، 2008 .
7. وليد ناجي الحيايالي ، نظرية المحاسبة ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، الدنمارك ، 2007 .

الرسائل و الاطروحات :

8. أسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2014/2013.
9. سالم عواد هادي الزوبعي: تأثير قيود القياس المحاسبي في القوائم المالية وانعكاساتها على رأي مراقب الحسابات، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2010.
10. سفيان زرقون ، إشكالية القياس المحاسبي للأصول الثابتة في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015 .
11. سي محمد لخضر ، أسس و قواعد التقييم المحاسبي ، مذكرة دكتوراه ، جامعة حمة لخضر ، الوادي ، 2017 .
12. شادو عبد اللطيف ، القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS ، مذكرة ماستر علوم تجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2014
13. عائشة شراد ، إنعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية ، مذكرة ماستر ، جامعة حمة لخضر ، الوادي ، 2015 .
14. قويدري بوحفص ، تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014 .
15. كروش خديجة ، إشكالية القياس المحاسبي للتثبيات العينية و المعنوية وفق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2018 .
16. محمد زيد ، القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر ، جامعة حمة لخضر ، الوادي ، 2014 .
17. مرسم سبفاق ، إشكالية القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة في البيئة المحاسبية الجزائرية ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2017 .
18. نسيم يوس حنا، مشاكل القياس والإفصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات المساهمة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة جامعة الموصل، 2006.

الجرائد و المجلات:

19. اناس عبد الله ، اشكال التحيز في نظام المحاسبي، العدد 69 مجلة تنمية الرافدين، ط2020، 1

20. ايناس عبد الله ، حسن مقداد الجليلي ، أشكال التحيز في النظام المحاسبي الموحد بالعراق ، مجلة تنمية الرافدين العدد رقم 69 سنة 2002
21. بالراقي تيجاني ،القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم /مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 08- جامعة فرحات عباس سطيف.
22. هشام شلغام،بوعلام بن زخروفة ، تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل المحاسبي المالي (دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين ،حالة الجزائر 2015)،المجلة للدراسات المحاسبية والمالية ،العدد(02) سنة 2016
23. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430 الموافق لـ 05 مارس 2009 .
24. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين و المهنيين حالة الجزائر 2015)، العدد الثاني، سنة 2016.
25. MunadhilAlsalm 2015 Personal Characteristics of Accountants and theirs Impact on Measurement, and Accounting Disclosure Research Journal of Finance and Accounting ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 22222847 Vol.6, No.16, 2015

قائمة الملاحق



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الميدان : العلوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الشعبة : علوم المالية و المحاسبة
التخصص : محاسبة و جباية معمقة



إستمارة الإستمبيان

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

تحية طيبة و بعد:

في إطار التحضير لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة و جباية معمقة للسنة الجامعية (2020/ 2019) أقوم بإعداد مذكرة التخرج بعنوان : أثر التحيز الشخصي على القياس المحاسبي في قطاع التأمين.

و نظرا لما تتمتعون به من خبرة علمية و عملية في مجال مهنة المحاسبة أرجو منكم التفضل بمنحي جزءا من وقتكم بالإطلاع على هذه الإستمبانه و الإجابة على أسئلتها بكل موضوعية و دقة و التي سيكون لها تأثير كبير في نجاح هذه الدراسة و الوصول إلى نتائج صحيحة، من أجل خدمة البحث العلمي بالشكل الأمثل، و هذا بإبداء رأيكم في كل عبارة حسبما ترونه مناسباً.

أحيطكم علما بأن جميع البيانات المقدمة من قبلكم ستحظى بالسرية التامة و العناية العلمية الفائقة و لن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث فقط .

و في الختام أشكركم لاهتمامكم و تعاونكم معي و أدعو الله العلي القدير أن يجعل أعمالكم في ميزان حسناتكم.

و تقبلوا مني فائق الإحترام و التقدير.

الطالبين:- قوميش بلخير

- بشكى يوسف

البيانات الشخصية و المهنية

1. السن : أقل من 30 سنة 30 سنة فأكثر
2. المؤهل العلمي : ليسانس ماستر ماجستير دكتوراه
3. الوظيفة : إطار محاسبي إطار مالي
4. عدد سنوات الخبرة : أقل من 5 سنوات من 5 و 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

ملاحظة : يرجى الإجابة بعلامة (X) في الخانة المناسبة .

| الرقم | المحور الاول : التحيز الخاص بالشخص القائم بالقياس | موافق | محايد | غير موافق |
|-------|--|-------|-------|-----------|
| 1 | القواعد المحاسبية التي أقرها النظام المحاسبي و المالي هي التي يتبعها المحاسب. | | | |
| 2 | يلجأ المحاسب للتقدير الشخصي في القياس. عند غياب قواعد محاسبية واضحة | | | |
| 3 | يتبع المحاسب طريقة معينة و التي يراها مناسبة لتوفير معلومات ملائمة في حالة ان القواعد المحاسبية لا توفرها. | | | |
| 4 | تؤثر نوعية الخبرات وكذا القدرات وبالإضافة الى إمكانيات المحاسب على عملية القياس المحاسبي بشكل عام. | | | |
| 5 | يسعى المحاسب إلى تطبيق سياسات و طرق محاسبية التي تتناسب خصوصيات المؤسسة. | | | |
| 6 | توجد تأثير للممارسات المحاسبية لدى المحاسب على مخرجات عملية القياس. | | | |
| 7 | تواجه عملية القياس في البيئة المحاسبية عوائق تحديات خاصة قطاع التأمينات | | | |
| 8 | تعتبر عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من أهم تحديات عملية القياس في القطاع | | | |
| 9 | تتطلب عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من القائم على القياس التحكم في طرق تقدير و التنبؤ | | | |

| الرقم | المحور الثاني : التحيز الخاص بالقواعد المحاسبية | موافق | محايد | غير موافق |
|-------|--|-------|-------|-----------|
| 1 | يؤدي إعطاء أهمية نسبية لبعض البنود إلى التحيز في اختيار القواعد المحاسبية للقياس | | | |
| 2 | توفر الطرق و السياسات المحاسبية المختلفة يؤدي إلى عدم الوضوح في السياسات الواجب إتباعها مما يؤدي بالمحاسب إلى استخدام تقديرات شخصية. | | | |
| 3 | يبين النظام المالي و المحاسبي كل السياسات المحاسبية الواجب إتباعها في عملية القياس | | | |
| 4 | يساهم إتباع مبدأ الحيطة و الحذر في بعض البنود في رفع مستوى التحيز عند إتباع قواعد القياس المحاسبي. | | | |
| 5 | يساعد استخدام طرق القياس المحاسبية المناسبة إلى التقليل من مجالات التقدير الشخصي | | | |
| 6 | إتباع طريقة القياس وفق بديل من البدائل يؤدي إلى التحيز في عملية القياس | | | |
| 7 | تأخذ بعين الاعتبار القواعد المحاسبية الظروف الاقتصادية كالتضخم و الانكماش | | | |
| 8 | تعتمد عملية تقدير مخاطر عقد التأمين على قواعد مختلفة و متباينة أين تمثل تحديا جوهريا في عملية القياس المحاسبي لدى القطاع | | | |
| 9 | يمثل ضعف مستوى التحكم في طرق التقدير و التنبؤ لدى القائم بعملية القياس عامل مهم قد ينعكس على سلامة تطبيق القواعد المرتبطة بعملية تقدير مخاطر عقد التأمين | | | |

الأساتذة المحكمين :

| الجهة العاملة | لقب و اسم الأستاذ |
|---------------------|-------------------|
| أستاذ بجامعة ورقلة | كسكس مسعود |
| أستاذ بجامعة ورقلة | بعليش نور الدين |
| أستاذ بجامعة المدية | معمري جمال |
| أستاذ بجامعة ورقلة | دشاش عبد القادر |

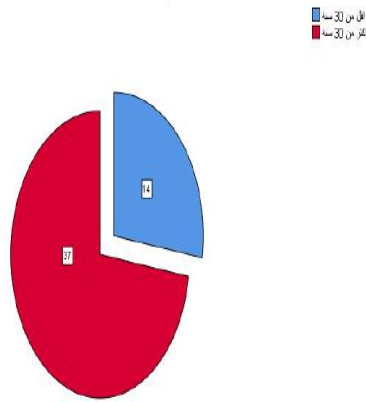
مخرجات SPSS

كرمباخ: 0.828

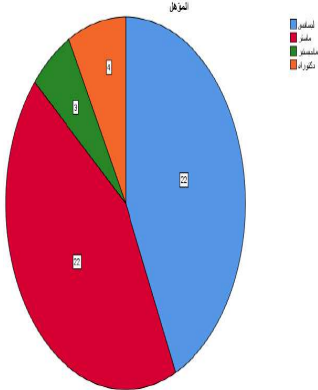
| Statistiques de fiabilité | |
|---------------------------|-------------------|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| .828 | 18 |

المعطيات الديموغرافية:

| السن | | | | | |
|--------|----------------|---------|--------|--------------------|--------------------|
| | | التكرار | النسبة | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
| Valide | اقل من 30 سنة | 14 | 27.5 | 27.5 | 27.5 |
| | اكثر من 30 سنة | 37 | 72.5 | 72.5 | 100.0 |
| | Total | 51 | 100.0 | 100.0 | |

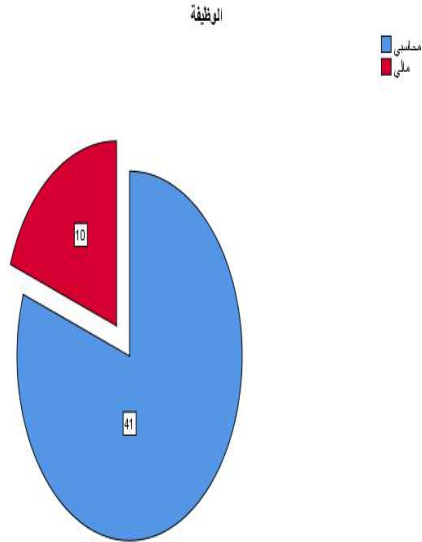


| المؤهل | | | | | |
|--------|---------|-----------|-------------|--------------------|--------------------|
| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
| Valide | ليسانس | 22 | 43.1 | 43.1 | 43.1 |
| | ماستر | 22 | 43.1 | 43.1 | 86.3 |
| | ماجستير | 3 | 5.9 | 5.9 | 92.2 |
| | دكتوراه | 4 | 7.8 | 7.8 | 100.0 |
| | Total | 51 | 100.0 | 100.0 | |

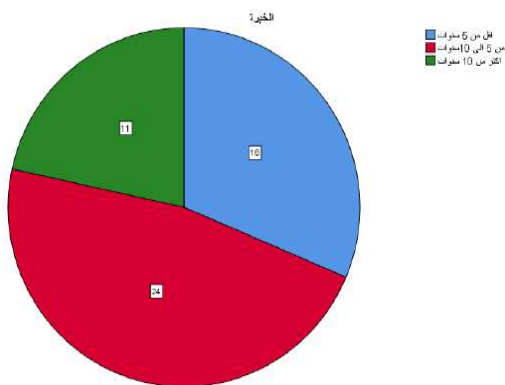


الوظيفة

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|--------|--------|-----------|-------------|--------------------|--------------------|
| Valide | محاسبي | 41 | 80.4 | 80.4 | 80.4 |
| | مالي | 10 | 19.6 | 19.6 | 100.0 |
| | Total | 51 | 100.0 | 100.0 | |



| الخبرة | | | | | |
|--------|-------------------|-----------|-------------|--------------------|--------------------|
| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
| Valide | أقل من 5 سنوات | 16 | 31.4 | 31.4 | 31.4 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 24 | 47.1 | 47.1 | 78.4 |
| | أكثر من 10 سنوات | 11 | 21.6 | 21.6 | 100.0 |
| | Total | 51 | 100.0 | 100.0 | |



المتوسطات والانحرافات المعيارية

| Statistiques descriptives | | | |
|--|----|---------|-------------------|
| | N | المتوسط | الانحراف المعياري |
| القواعد المحاسبية التي أقرها النظام المحاسبي و المالي هي التي يتبعها المحاسب | 51 | 2.37 | .799 |
| عند غياب قواعد محاسبية واضحة يلجأ المحاسب للتقدير الشخصي في القياس | 51 | 2.35 | .716 |

| | | | |
|---|-----------|-------------|-------------|
| المحاسب يتبع طريقة معينة يراها مناسبة لتوفير معلومات ملائمة في حالة ان القواعد المحاسبية لا توفرها | 51 | 2.43 | .755 |
| نوعية الخبرات و القدرات و إمكانيات المحاسب تؤثر على القياس المحاسبي | 51 | 2.39 | .723 |
| يطبق المحاسب سياسات و طرق محاسبية التي تناسب المؤسسة | 51 | 2.41 | .726 |
| الممارسات المحاسبية للمحاسب لها تأثير على مخرجات عملية القياس | 51 | 2.35 | .796 |
| تواجه عملية القياس في البيئة المحاسبية عوائق خاصة قطاع التأمينات | 51 | 2.43 | .755 |
| تعتبر عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من أهم تحديات عملية القياس المحاسبي في ذلك القطاع | 51 | 2.45 | .730 |
| تتطلب عملية تقدير مخاطر عقد التأمين من القائم بعملية القياس التحكم في طرق التقدير والتنبؤ | 51 | 2.12 | .840 |
| تأثر القياس بالتحيز الشخصي | 51 | 2.36 | .798 |
| إعطاء أهمية نسبية لبعض البنود يؤدي إلى التحيز في عملية القياس | 51 | 2.45 | .673 |
| توفر الطرق و السياسات المحاسبية مختلفة يؤدي إلى عدم الوضوح في السياسات الواجب إتباعها مما يؤدي بالمحاسب إلى استخدام تقديرات شخصية | 51 | 2.35 | .770 |
| السياسات المحاسبية الواجب إتباعها مبنية في النظام المالي و المحاسبي | 51 | 2.49 | .674 |
| مما يؤدي إلى التحيز في القياس إتباع مبدأ الحيطة و الحذر لبعض البنود | 51 | 2.51 | .612 |
| يساعد استخدام طرق القياس المحاسبية المناسبة إلى التقليل من التقدير الشخصي | 51 | 2.41 | .698 |
| إتباع طريقة القياس وفق بديل من البدائل يؤدي إلى التحيز في عملية القياس | 51 | 2.43 | .700 |
| تراعي القواعد المحاسبية الظروف الاقتصادية كالتضخم و الانكماش | 51 | 2.41 | .804 |
| تعتمد عملية تقدير عقد التأمين على قواعد مختلفة ومتباينة اين تمثل تحديا جوهريا في عمليو القياس لدى القطاع | 51 | 2.08 | .796 |
| يمثل ضعف مستوى التحكم في طرق التقدير والتنبؤ...تقدير مخاطر عقد التأمين | 51 | 2.22 | .783 |
| تأثر القياس المحاسبي ببعض القواعد المحاسبية | 51 | 2.37 | .799 |
| N valide (liste) | 51 | | |

Test T

| Test des échantillons indépendants | | | | | | | | | | |
|------------------------------------|---------------------------------|--|------|----------------------------------|--------|-------------------|--------------------|----------------------------|---|-----------|
| | | Test de Levene sur l'égalité des variances | | Test t pour égalité des moyennes | | | | | | |
| | | F | Sig. | t | ddl | Sig. (bilatéral) | Différence moyenne | Différence erreur standard | Intervalle de confiance de la différence à 95 % | |
| | | | | | | | | | Inférieur | Supérieur |
| تأثر القياس بالتحيز الشخصي | Hypothèse de variances égales | .242 | .625 | 1.169 | 49 | .248 | 1.476 | 1.262 | 4.012 | 1.061 |
| | Hypothèse de variances inégales | | | 1.128 | 13.197 | .279 | 1.476 | 1.308 | 4.297 | 1.346 |

Test T

| Statistiques de groupe | | | | | |
|------------------------|---------|---|---------|------------|-------------------------|
| | الوظيفة | N | Moyenne | Ecart type | Moyenne erreur standard |
| | | | | | |

| | | | | | |
|------------------------------------|--------|----|-------|-------|-------|
| القواعد ببعض المحاسبي القياس تأثير | محاسبي | 41 | 21.24 | 3.597 | .562 |
| المحاسبية | مالي | 10 | 21.80 | 4.733 | 1.497 |

| Test des échantillons indépendants | | | | | | | | | | |
|---|---------------------------------|--|------|----------------------------------|--------|------------------|--------------------|----------------------------|---|-----------|
| | | Test de Levene sur l'égalité des variances | | Test t pour égalité des moyennes | | | | | | |
| | | F | Sig. | t | ddl | Sig. (bilatéral) | Différence moyenne | Différence erreur standard | Intervalle de confiance de la différence à 95 % | |
| | | | | | | | | | Inférieur | Supérieur |
| القياس تأثير ببعض المحاسبي القواعد المحاسبية | Hypothèse de variances égales | 2.287 | .137 | .412 | 49 | .682 | .556 | 1.351 | 3.271 | 2.159 |
| | Hypothèse de variances inégales | | | .348 | 11.663 | .734 | .556 | 1.599 | 4.050 | 2.938 |